مؤقت

مجلس الأمن
السنة السادسة والخمسون

الجلسة ٤٢٩٥ (استئناف ٢)
الاثنين، ١٩ آذار/مارس ٢٠٠١، الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

الرئيس:	السيد يلتشنكو	(أوكرانيا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد لافروف
	أيرلندا	السيد راين
	بنغلاديش	السيد أحسان
	تونس	السيد بن مصطفى
	جامايكا	الآنسة دورانت
	سنغافورة	السيد محبوباني
	الصين	السيد وانغ ينغفان
	فرنسا	السيد لفيت
	كولومبيا	السيد فالديفيسو
	مالي	السيد إسوف عمر مايغا
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير جيرمي غرينستوك
	موريشيوس	السيد نيوور
	النرويج	السيد كولبي
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد كننغهام

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

رسالة مؤرخة ١٣ آذار/مارس ٢٠٠١ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للإمارات العربية المتحدة لدى الأمم المتحدة (S/2001/216)

01-29338 (A)
0129338

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٥ يوم الاثنين، ١٩ آذار/مارس ٢٠٠١.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسالتين من ممثلي إندونيسيا ولبنان يطلبان فيهما دعوتهما للإشتراك في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. ووفقا للممارسة المتبعة، أعتزم، بموافقة المجلس، أن أدعو هذين الممثلين للاشتراك في المناقشة دون أن يكون لهما حق التصويت، وذلك وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

نظرا لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيس شغل السيد يدودو (إندونيسيا) والسيد التدمري (لبنان) المقعدين المخصصين لهما إلى جانب قاعة المجلس.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسالة مؤرخة ١٦ آذار/مارس ٢٠٠١ من الممثل الدائم لماليزيا لدى الأمم المتحدة، نصها كما يلي:

> ”يشرفني بصفتي رئيسا للمجموعة الإسلامية في الأمم المتحدة أن أطلب إلى المجلس، بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت، توجيه الدعوة إلى سعادة السيد مختار لاماني المراقب الدائم لمنظمة المؤتمر الإسلامي لدى الأمم المتحدة للمشاركة، دون حق التصويت، في المناقشة التي سيجريها المجلس لبند جدول الأعمال المعنون: ”الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين“.

وقد أصدرت تلك الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق مجلس الأمن تحت الرمز S/2001/235 .

إذا لم أسمع اعتراضا، سأعتبر أن المجلس يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ إلى السيد لاماني.

نظرا لعدم وجود اعتراض تقرر ذلك.

وأود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسالة مؤرخة ١٥ آذار/مارس ٢٠٠١ من الممثل الدائم للإمارات العربية المتحدة، نصها كما يلي:

> ”بصفتي رئيس المجموعة العربية لشهر آذار/مارس ٢٠٠١، يشرفني أن أطلب من مجلس الأمن أن يوجه دعوة، بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي، إلى السيد على أحمد عباس – نائب رئيس الوفد المراقب لجامعة الدول العربية الدائم لدى الأمم المتحدة وذلك للمشاركة في مناقشات المجلس بشأن الحالة في الأرض الفلسطينية المحتلة“.

وقد أصدرت تلك الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق مجلس الأمن تحت الرمز S/2001/236 .

إذا لم أسمع اعتراضا، سأعتبر أن المجلس يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ إلى السيد عباس.

نظرا لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

المتكلم التالي المدرج في قائمتي هو ممثل باكستان. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد أحمد (باكستان) (تكلم بالإنكليزية): ينبغي أن أستهل كلامي بالإعراب عن الامتنان، لكم سيدي الرئيس، على تعليق المناقشة يوم الجمعة وإرجائها إلى ما بعد عطلة نهاية الأسبوع. فسواء ذكرتم ذلك أم لم تذكروه، فإني أعتبر، بما أني كنت مسافرا في الخارج، أنكم قد انتظرتموني لأعود وأتمكن من الإدلاء بهذا البيان شخصيا اليوم. وإنه ليشرفني حقا أن أكون أول المتكلمين ظهر اليوم في هذه الجلسة الهامة.

ها نحن نعود مرة أخرى إلى هذه القاعة، كما فعلنا في مرات عديدة جدا من قبل، لمناقشة قضية فلسطين، وهي قضية، شأنها شأن قضايا أخرى، لا تزال مدرجة في جدول أعمال مجلس الأمن، بدون حل.

ولعل المجلس يتذكر، أننا في ٤ تشرين الأول/اكتوبر من هذه السنة، وفي هذه القاعة، تكلمنا عن صورة ذلك الطفل، محمد الدرة، وهو متمدد إلى جانب والده ويلفظ أنفاسه الأخيرة.

وكان هذا كما قلت وقتئذ ''لمحة واحدة فقط للمستقبل الذي يعاني منه آلاف الأطفال في مختلف أجزاء العالم الواقعة تحت الاحتلال الأجنبي أو في حالات الصراعات'' ((S/PV.4204 (Resumption 1)، ص ٦). وتتمثل المأساة الماثلة في أن المزيد من عشرات الأبرياء قد لقوا حتفهم خلال الأشهر الخمسة الأخيرة. ومرة أخرى أسأل المجلس: أليس قتل أولئك الأطفال يشكل تذكرة كافية بأن جزءا من البشرية يموت في كل مرة يقضي فيها العنف على حياة بريئة؟

لقد ناقشنا قضية فلسطين في هذه القاعة طيلة أكثر من نصف قرن مضى. وأعلن المجتمع الدولي بصورة قاطعة دعمه للحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني. كما دعت قرارات مجلس الأمن إلى انسحاب إسرائيل من الأراضي المحتلة. ومع ذلك، لم تعط الأرض إلى الفلسطينيين وهي من حقهم. ولا يزال السلام في الشرق الأوسط بعيد المنال كما كان دائما. وبما أن قرارات مجلس الأمن ما زالت لم تنفذ، فإن الشعب الفلسطين وشعوبا أخرى تعيش في ظروف مماثلة ما زالت محرومة من حقها في تقرير المصير. وفي الوقت الذي كنا ننتظر فيه من هذه الهيئة أن تتصرف وتنفذ قراراتها التي أصدرتها بنفسها، تحولت ومضات الأمل إلى رماد اليأس، ومما يؤسف له أن سياسة تحقيق المكاسب استنادا إلى القوة واستغلال الظروف السياسية استمرت تعيق هذه الهيئة عن الوفاء بمسؤولياتها بموجب الميثاق.

ومما لا شك فيه أن الوضع المتدهور الحالي يستلزم اهتمامنا الملح. ويتعين على المجتمع الدولي أن يعمل بتصميم على منع ازدياد الوضع سوءا. وهناك قضيتان مطروحتان الآن. القضية الأولى ذات طابع أكثر إلحاحا، وتتعلق بحماية الشعب الفلسطيني الذي يتعرض لأعمال قمع واستخدام غير متناسب للقوة وكذلك لاختناق اقتصادي فعلي. ونحن نحث مجلس الأمن على اتخاذ التدابير الضرورية لحماية الشعب الفلسطيني وذلك بنشر قوة لمراقبي الأمم المتحدة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس. وهذا التدبير هو أقل شيء يمكن القيام به لمنع تفاقم الوضع في الميدان.

وبالإضافة إلى ذلك، يلزم اتخاذ المزيد من الإجراءات لإنهاء العنف في فلسطين. وكما حدث في حالة شعوب أخرى واقعة تحت الاحتلال الأجنبي، فإن باكستان كانت دائما مؤيدا ثابتا للنضال العادل الذي يخوضه الشعب الفلسطيني من أجل حقوقه غير القابلة للتصرف. وينبغي للمجتمع الدولي، وخصوصا ضامني عملية السلام، أن يستخدم نفوذه ومساعيه الحميدة لضمان امتثال إسرائيل الكامل لاتفاقات السلام والتزاماتها ومسؤولياتها القانونية باعتبارها قوة قائمة بالاحتلال، بموجب اتفاقية جنيف الرابعة المؤرخة ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩.

أما القضية الثانية، وهي القضية الأساسية والأعم، فتتعلق بإعمال الحقوق غير القابلة للتصرف للفلسطينيين. وهي تستلزم نهجا متضافرا يستهدف استعادة عملية السلام. ومن الضروري تيسير الوفاء بجميع الاتفاقات التي تم التوصل إليها وتنفيذ قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) حتى يمكن تجنب عودة المنطقة إلى الصراع. ونحن نحث الأطراف المعنية على اتخاذ التدابير الضرورية لإنهاء

الأعمال العدائية واستعادة الهدوء. وفي هذا الصدد، نحن ندعو أيضا مجلس الأمن إلى اتخاذ خطوات عاجلة لضمان السلام والأمن في المنطقة.

وفي العام الماضي، شهدنا خطوات جريئة اتخذت في اتجاه السلام. ولكننا سرعان ما شهدنا أيضا بعد ذلك إجراءات استفزازية من بعض الأفراد قوضت بشدة التقدم المحرز نحو السلام. وقد أصبح هذا التقدم محبطا الآن بسبب العناد. وينبغي للمجتمع الدولي ألا يسمح بأن تستمر هذه الحالة، التي يمكن أن تحطم مستقبل الشرق الأوسط. وبدلا من ذلك، ينبغي إرغام القيادة الإسرائيلية على العودة إلى مائدة التفاوض بحسن نية. إن عملية السلام، التي أخرجت بقسوة بالغة عن مسارها، يستلزم إعادتها بصورة عاجلة إلى مسارها الطبيعي.

ونحن نرى أنه لا يمكن إحلال أي سلام دائم في الشرق الأوسط دون التوصل إلى تسوية سلمية للقضية الفلسطينية وفقا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. ومن الضروري لتحقيق أي تقدم حقيقي في عملية السلام إعمال الحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني، وانسحاب إسرائيل من الأراضي الفلسطينية، بما في ذلك تفكيك المستوطنات غير المشروعة.

إن التوصل إلى تسوية سلمية شاملة لقضية الشرق الأوسط لا بد من أن يشمل، بحكم التعريف، جلاء إسرائيل عن مرتفعات الجولان السورية، والاحترام الكامل لسيادة لبنان وسلامته الإقليمية. ولا يمكن ضمان الاستقرار والأمن أمدا طويلا لكل دول وشعوب المنطقة إلا على أساس مبدأ الأرض مقابل السلام.

لذلك، لا بد من اتخاذ إجراءات فورية، خصوصا من جانب مجلس الأمن، لحماية الفلسطينيين، وضمان سلامة وقدسية القدس الشريف، وتيسير إعمال الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني. ومرة أخرى، تكمن آفاق إحلال السلام في تلك المنطقة في أيدي هذه الهيئة. كم من الضحايا الأبرياء يلزم أن يموتوا، ليس فقط في فلسطين، بل أيضا في مناطق ''الصراعات المنسية'' الأخرى مثل كشمير قبل أن يجد هذا المجلس التصميم والقدرة اللازمين للوفاء بمسؤولياته والتزاماته بموجب الميثاق؟ وإلى متى سنستمر في الانتظار لكي تستعيد الشعوب المظلومة في كل بقاع العالم حقوقها الأساسية، ولكي يستيقظ ضمير الإنسانية ليستجيب لحتميات العدالة والنزاهة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل باكستان على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليّ.

المتكلم التالي المدرج في قائمتي هو ممثل نيوزيلندا. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد ماكاي (نيوزيلندا) (تكلم بالانكليزية): إن النيوزيلنديين يشعرون بالجزع إزاء استمرار العنف في إسرائيل والأراضي المحتلة. والواضح منذ زهاء نصف قرن من الصراع أنه لا العنف ولا القمع يحملان أي أمل في إحلال السلم والأمن.

ونيوزيلندا تدين بقوة كل الأعمال الإرهابية. واستهداف المدنيين إنما يبث الخوف والكراهية. ولهذا السبب، فإننا نحث الجانبين على الامتناع عن مثل هذه الأعمال، ونحث إسرائيل على أن ترفع حصارها عن المدن في الأراضي المحتلة. ومثلما تؤدي القنابل الإرهابية إلى ضرر عشوائي، فإن القيود المفروضة على تنقل الفلسطينيين العاديين تؤدي أيضا إلى نفس الضرر. كما أن الحصار المضروب على السكان الفلسطينيين لا يتناسب مع الخطر الذي تواجهه إسرائيل، ولا يمكن أن يوفر الأمن الذي تسعى إليه إسرائيل. وبدلا من ذلك، فلن يؤدي ببساطة إلا لتهيئة

أرض أكثر خصوبة للجماعات المتطرفة للسعي إلى الترويج لقضاياها المدمرة.

كذلك نحث إسرائيل على أن تفرج عن أموال الضرائب المستحقة للسلطة الفلسطينية. إن حجب هذه الأموال، بالإضافة إلى الآثار الاقتصادية المترتبة على إغلاق غزة والضفة الغربية، قد أدى إلى أوضاع وخيمة في الأراضي المحتلة. إذ أن فقدان العمل والأمل لا يؤدي إلا لزيادة حالة اليأس التي تتملك الشعب الفلسطيني. وكل الصراعات لها بُعد اقتصادي واجتماعي، وتدمير الاقتصاد الفلسطيني لا يخدم أحدا، بل يؤدي إلى زيادة المعاناة الإنسانية بشكل كبير.

ونيوزيلندا تطالب زعماء الطرفين بالبحث عن وسيلة لإزالة عدم الثقة والعمل معا من أجل مستقبل ناجع لشعبيهم.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): المتكلم التالي ممثل الجمهورية العربية السورية. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد مقداد (الجمهورية العربية السورية) (تكلم بالعربية): السيد الرئيس، يود وفد الجمهورية العربية السورية أن يهنئكم وبلدكم الصديق أوكرانيا على ترؤسكم مجلس الأمن لهذا الشهر، وأن يتمنى لكم كل النجاح في أدائكم للمسؤوليات الهامة الملقاة على عاتقكم. كما نعبر عن تقديرنا الكبير لكم شخصيا ولباقي أعضاء المجلس على استجابتكم لطلب المجموعة العربية، ومنظمة المؤتمر الإسلامي، لعقد هذه الجلسة العاجلة لمجلس الأمن للتداول في تصعيد إسرائيل لممارساتها وإجراءاتها القمعية ضد المواطنين المدنيين الفلسطينيين في الأراضي المحتلة.

كما يشيد وفد سوريا بسلفكم، السيد السفير سعيد بن مصطفى، الممثل الدائم لتونس الشقيقة، على قيادته الحكيمة لأعمال مجلس الأمن خلال الشهر الماضي. وينضم وفدنا إلى البيان الذي ألقاه السيد الممثل الدائم للإمارات العربية المتحدة باسم المجموعة العربية أمام المجلس يوم الجمعة الماضي.

إن عودتنا إلى مجلس الأمن لمناقشة الحالة المأساوية التي يمر بها الشعب الفلسطيني تعكس إيماننا العميق بأهمية أن يضطلع مجلس الأمن بمهامه كما حددها الميثاق، وفي ضوء القرارات التي اتخذها منذ سنوات طويلة لحل الوضع المتفجر في منطقة الشرق الأوسط والذي يهدد الأمن والسلم في العالم. كما تأتي أيضا نتيجة لتمادي إسرائيل في استخدام قوتها العسكرية الغاشمة واستهتارها، الذي لا مثيل له في عالم اليوم، بالقانون الدولي، وبالقانون الإنساني الدولي، وانتهاكاتها الجسيمة، بشكل خاص، لأحكام اتفاقية جنيف الرابعة بشأن حماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب.

إن ما يجري في مدن وقرى الضفة الغربية وقطاع غزة أمام بصر العالم هو مجزرة مريعة بكل ما تعنيه هذه الكلمة، كما أنه إبادة منهجية للجنس البشري. فالفلسطينيون، أطفالا ونساء وشيوخا، يقتلون بطائرات ودبابات وصواريخ الجيش الإسرائيلي وهم نيام في منازلهم، وهم يسيرون في شوارعهم، وهم يعبرون عن حقهم الطبيعي في رفض الاحتلال الإسرائيلي وقمعه الدائم لهم. وتشير وثيقة صادرة عن منظمة مركز العمل الدولي الأمريكية إلى أن إسرائيل قامت فعلا باستخدام الذخائر التي تحتوي على اليورانيوم المنضب ضد المواطنين الفلسطينيين والمؤسسات الفلسطينية. وقد شددت هذه المنظمة الأمريكية على أن لديها ما يثبت استخدام الجيش الإسرائيلي لهذه الذخائر.

وإذا كان عدد الذين استشهدوا نتيجة لسياسة القتل الإسرائيلية خلال ما يزيد على أربعة أشهر يصل إلى ٤٠٠ طفل وامرأة وأبرياء آخرين، وما يزيد على ١٥ ٠٠٠ جريح

يعانون من عاهات دائمة قد تقعدهم طيلة الحياة، فما الذي تنتظره منظمتنا الدولية حتى يتم التحرك الجدي لوقف الممارسات الإسرائيلية؟ فهل ننتظر مزيدا من مئات، بل آلاف، القتلى الفلسطينيين، وآلاف من الجرحى الذين أصبح عدد كبير منهم مقعدين دائمين، أم ننتظر تدمير مزيد من منازل الفلسطينيين، وتشريد أصحابها، واقتلاع عشرات الآلاف من أشجارهم المثمرة، وتخريب بيئتهم، وتحويل أرضهم إلى أرض يباب؟

إن السماح لإسرائيل بالاستمرار في سياساتها يعني عمليا إبادة الشعب الفلسطيني. ولقد وصفت صحيفة ''الصنداي تايمز''، في مقال كتبته مراسلتها في فلسطين،ونشرته مجلة ''الإنسان'' الصادرة عن لجنة الصليب الأحمر الدولية – الأوضاع التي يتعرض لها الفلسطينيون في مدينة الخليل كما يلي:

> ''عندما يخيم الليل فوق مدينة الخليل، يكون ذلك إيذانا ببدء ليلة جديدة من الخوف والهلع اللذين يسيطران على السكان الفلسطينيين في هذه البلدة الممزقة. وتمر الليلة على أمل شروق فجر جديد قد يكون أكثر رفقا بهؤلاء الناس وأبنائهم الذين يقضون ليلهم في بكاء ورعب.''

منذ أحد عشر عاما وعملية السلام التي انطلقت من مدريد تفقد، عاما بعد عام، بل يوما بعد يوم، زخمها ودافعها. ومن الواضح لجميع المعنيين بالسلام، داخل منطقتنا وخارجها، أن استمرار إسرائيل في احتلالها للأراضي العربية، المغلف تارة بحاجتها النفسية للأمن، وتارة أخرى بادعاءات باطلة، هو العقبة الرئيسية في طريق السلام. فلقد توقفت عملية السلام على جميع مساراتها نتيجة لتشبث إسرائيل باحتلالها للأراضي العربية، ورفضها للشرعية الدولية، ولتطبيق قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣)، ولمبدأ الأرض مقابل السلام. ومن الواضح أننا نتفق مع ما قيل أمام هذا المجلس يوم الخميس الماضي من أن سقوط الحكومية الإسرائيلية الأخيرة كان نتيجة لما وصلت إليه عملية السلام. فذلك صحيح، لأن تلك الحكومة الإسرائيلية اتبعت سياسة مجرد الحديث والكلام عن السلام، ولم تقم بأي خطوة ملموسة لتحقيق السلام. فلقد ادعت استعدادها لتنفيذ قرارات الشرعية الدولية القاضية بانسحابها من الأراضي العربية المحتلة، وإذا بها، في حقيقة الأمر، تقدم حلولا تبتعد كل البعد عن هذه القرارات، بما يكفل لها استمرار احتلالها وهيمنتها وسيطرتها على الأراضي العربية، والمقدسات العربية، وقمعها للمواطنين العرب والنيل من كرامتهم وسيادتهم وحريتهم.

إن السلام الذي يتطلع إليه العرب، وتدعمهم في ذلك كل شعوب العالم المحبة للسلام، هو السلام الذي يعيد للعرب أرضهم المحتلة، وذلك بانسحاب إسرائيل إلى خط الرابع من حزيران/يونيه عام ١٩٦٧. وتود الجمهورية العربية السورية أن تؤكد مرة أخرى دعمها دون تحفظ لنضال الشعب الفلسطيني وتمسكها بالحقوق الوطنية الثابتة لهذا الشعب في حقه في العودة وتقرير المصير وإقامة دولته المستقلة على ترابه الوطني، وعاصمتها القدس.

إن الإجراءات التي قامت بها إسرائيل في الضفة الغربية وقطاع غزة، والتي أدت إلى تقطيع الضفة الغربية إلى ٤٣ جزءا، وتقسيم قطاع غزة إلى أربعة أجزاء، هي إجراءات لا إنسانية، وهدفها الأساسي تقييد الحركة العادية للمواطنين الفلسطينيين وتعميق الحصار الاقتصادي الخانق بهدف إخضاع وتجويع الشعب الفلسطيني. ونعتقد أن ذلك كله ينذر بتدهور خطير للأوضاع داخل الأراضي الفلسطينية، ويزيد من التوتر القائم حاليا، ويعكس النوايا الحقيقية للحكومة الإسرائيلية الجديدة.

لقد دعا مجلس وزراء خارجية الدول العربية في بيانه الصادر بتاريخ ١٢ آذار/مارس ٢٠٠١ مجلس الأمن إلى تحمل مسؤولياته واتخاذ الإجراءات الكفيلة بحماية الشعب الفلسطيني، والحيلولة دون أي تدهور في الوضع داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة. كما طالب وزراء خارجية الدول العربية مجلس الأمن باتخاذ ما يلزم من قرارات تؤدي إلى تشكيل قوة حماية دولية للشعب الفلسطيني، وإيفادها على وجه السرعة إلى الأراضي الفلسطينية المحتلة.

إن الجمهورية العربية السورية التي فتحت الباب أمام بدء عملية السلام في الشرق الأوسط، تؤكد مرة أخرى أمام مجلسكم الكريم، التزامها الثابت بتحقيق السلام العادل والشامل في المنطقة، وجعلها خيار تحقيق هذا السلام خيارا استراتيجيا لها، لتؤكد مرة أخرى أمام مجلسكم على ضرورة اتخاذ المجلس لكافة الإجراءات اللازمة لتنفيذ قرارات المجلس ذات الصلة، وخاصة القرارين ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣)، وبما يؤدي إلى الانسحاب الكامل من الأراضي السورية واللبنانية والفلسطينية المحتلة، وتحقيق السلام العادل والشامل في الشرق الأوسط.

لقد طال ليل الاحتلال الإسرائيلي. لقد طال أمد القمع والاضطهاد الإسرائيلي، ولا يمكن لشعبنا الذي ساهم في بناء الحضارة الإنسانية، ولا للشعوب التي تدعم الحرية ومبادئ السيادة والاستقلال قبول الظلم والإهانة والخضوع للإرهاب الإسرائيلي. إن السلام يحتاج إلى العدل، ولا يمكن لإسرائيل تحقيق السلام والأمن مع استمرارها في احتلال الأراضي العربية. وها نحن نعود إليكم مرة أخرى، لنؤكد أن السلام هو الطريق لتحقيق الأمن.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): المتكلم التالي المسجل في قائمتي هو السيد إبرا ديغويني كا، رئيس لجنة ممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، الذي قدم إليه المجلس دعوة في إطار المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت.

أدعوه لشغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد كا (تكلم بالفرنسية): اسمحوا لي في البداية بأن أرحب بكم، سيدي الرئيس، في نيويورك وأن أهنئكم أحر تهنئة على توليكم رئاسة مجلس الأمن لشهر آذار/مارس. وإنني مقتنع بأنه تحت قيادتكم القديرة سيتم إنجاز عمل المجلس بأسلوب بنّاء.

كذلك أود اغتنام هذه الفرصة لكي أهنئ سلفكم، السفير سعيد بن مصطفى، الممثل الدائم لتونس لدى الأمم المتحدة، على الطريقة المثالية التي أدار بها عمل المجلس في شهر شباط/فبراير.

وأعرب عن امتناني لكم يا سيدي ولأعضاء المجلس، على إتاحة الفرصة لي بصفتي رئيساً للجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، للمشاركة في هذه المناقشة الهامة بشأن الحالة الراهنة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس.

كانت آخر مناقشة في هذا الشأن عقدها المجلس في بداية تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠. ويكفي أن نلقي نظرة خاطفة على التطورات التي طرأت خلال الشهور الأخيرة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس، لنتبين الأبعاد الخطيرة للأزمة التي نشأت. ففي البيان الذي أدليت به أمام المجلس في ٤ تشرين الأول/أكتوبر الماضي، ذكرت أن ٦٣ فلسطينيا قد قتلوا وأن عدد الجرحى تجاوز ١ ٥٠٠ جريح. واليوم يزيد عدد القتلى من المدنيين الفلسطينيين عن ٣٦٠ قتيلاً، ويناهز عدد المصابين ١٥ ٠٠٠. ومن المؤلم أن هذا العدد المؤسف من الضحايا الفلسطينيين يشمل كثيراً من

الأطفال والنساء والمسنين. ومازال الثمن الفادح يرتفع، على الرغم من صور الإعراب عن القلق في أنحاء العالم بأسره إزاء السياسات التي تنتهجها حكومة إسرائيل. وقد أجملت اللجنة التي أمثلها في بداية هذا الشهر موقفها من خطورة الحالة الأمنية في الميدان، والجمود المفزع في مفاوضات السلام، والتدهور الخطير في الاقتصاد الفلسطيني.

وفي خلال الشهور القليلة الماضية، أشارت لجنتنا مع بالغ القلق إلى استمرار حلقة العنف في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس، واستمرار قوات الدفاع الإسرائيلية في اللجوء إلى الاستخدام المفرط للقوة. ووفقاً للمعلومات المتاحة، فإن إسرائيل ترد بشكل منظم ولا يتناسب في عنفه على كل مظاهرة احتجاج في كافة أنحاء الأراضي الفلسطينية المحتلة. علاوة على ذلك، تقوم جماعات المستوطنين المسلحين بشكل منتظم بالتحرش بالفلسطينيين المدنيين والاعتداء عليهم مادياً، فتدمر ممتلكاهم وترتكب أفعالاً إجرامية تمر دون عقاب. فكثيراً ما تتغافل قوات الدفاع وقوات الأمن الإسرائيلية عن أفعال العنف والاستفزاز التي يقترفها المستوطنون، مثيرة بذلك حفيظة السكان الفلسطينيين ومؤدية لتنامي الغضب بين صفوفهم.

ومن المفارقات أنه نشأت بذلك حالة تذكي أوارها المواجهة ودائرة العنف من ناحية، وأن السكان العزّل من ناحية أخرى يطالبون بوقف العنف الذي تدفع إليه حملات الاستفزاز والعقاب التي يشنها المحتل.

وقد انضمت لجنتنا أيضاً إلى المجتمع الدولي في إدانة ممارسة قوات الأمن الإسرائيلية لعمليات قتل المسؤولين الفلسطينيين دون محاكمة. فهذه الممارسات تتنافى مع قواعد القانون الدولي المتعارف عليها، كما يوجد هذا السلوك أزمة ثقة بين الطرفين، الأمر الذي يترتب عليه إبعاد احتمالات استئناف مفاوضات السلام.

ونعرب عن ترحيبنا بالموقف المبدئي الذي اتخذه الاتحاد الأوروبي في هذا الصدد. وترى اللجنة أن المجتمع الدولي لا ينبغي أن يبقى متفرجاً بينما تتفاقم هذه الحالة. بل ينبغي أن ينظر بشكل عاجل في سبل توفير الحماية للشعب الفلسطيني باتخاذ التدابير الضرورية، بما في ذلك إنشاء آليات دولية لحماية المدنيين الفلسطينيين. ولدينا اقتناع راسخ بأن الوضع الراهن لا يمكن قبوله أو احتماله مطلقاً، وأن من الضروري وضع نهاية للعنف وإراقة الدماء. وتهيب لجنتنا بالحكومة الإسرائيلية الجديدة أن تحترم الاتفاقات التي وقعت عليها بالفعل وأن تمتثل لها، وأن تتقيد بالمبادئ الواردة في اتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين في وقت الحرب، الصادرة في ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩، فضلاً عن أحكام قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة ذات الصلة.

وقد كان للاضطرابات التي نشهدها منذ شهر أيلول/سبتمبر أثر مدمر على الاقتصاد الفلسطيني، ويساور القلق لجنتنا بشكل خاص إزاء الأخطار التي يشكلها التفكك السريع للاقتصاد الفلسطيني من جراء السياسات التقييدية التي تنتهجها حكومة إسرائيل. فاستمرار عمليات إغلاق الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس، وفرض القيود على انتقال الناس والبضائع، واحتجاز إيرادات الجمارك والضرائب وغير ذلك من تدابير العقاب الجماعي كان لها تأثير تراكمي مدمر على الاقتصاد الفلسطيني بصفة عامة. لقد أصبح من المستحيل الآن العمل أو الوصول إلى سوق العمل في إسرائيل، كما أن مناخ العنف ينفر السياح، والمحاصيل الغذائية قد دمرت، وتعرضت الهياكل الأساسية للضرر بشكل متعمد. والفلسطينيون اليوم محاصرون ومضطرون للكفاح بصفة يومية من أجل البقاء، ولم تعد لديهم القدرة على التخطيط للتنمية لديهم على المدى الطويل.

وترسم التقارير الصادرة مؤخراً عن مكتب منسق الأمم المتحدة الخاص صورة قاتمة ومفزعة لهذه الحالة، وللأزمة المالية التي توشك أن تعانيها السلطة الفلسطينية ومؤسساتها، التي صارت عرضة لخطر ألا تعود قادرة على أداء مهامها. ونتفق تماماً مع الرأي القائل بأن حالة الميزانية لدى السلطة الفلسطينية ينبغي أن تكون في المقام الأعلى من الأولوية بالنسبة للمجتمع الدولي، وكذا تقديم المساعدة للشعب الفلسطيني في مجابهة أزمة إنسانية طاحنة. وترحب لجنتنا باستعداد المانحين مد يد العون للفلسطينيين. وينبغي للأمم المتحدة من جانبها أن تواصل تعبئة مواردها بغية توفير مساعدات كبيرة لتلبية الاحتياجات العاجلة.

وأود أن أذكر كلمات قليلة عن حالة عملية السلام. فنحن المجتمعون هنا نشعر كلنا ببالغ القلق إزاء الجمود الذي أصاب مفاوضات السلام الإسرائيلية الفلسطينية. وكنا قد وجدنا في التقدم الملحوظ المحرز في كامب ديفيد وشرم الشيخ وطابا مبرراً للاعتقاد بأن الطرفين يتحركان صوب إنجاز حقيقي، وربما حتى اتفاق. ولم تتحقق هذه الآمال بعد لأن بعض البيانات التي تنسب إلى أعضاء في الحكومة الإسرائيلية الجديدة تظهر أن الجانب الإسرائيلي فيما يبدو غير مستعد لاستئناف المفاوضات من النقطة التي توقفت عندها.

وسوف يمثل العام ٢٠٠١ مرور عشر سنوات على مؤتمر السلام في الشرق الأوسط الذي عقد في مدريد. ولا يمكن السماح بأن تصاب بالوهن الآمال التي تولدت في العقد الماضي وأن يفتر التقدم الذي أحرز خلاله. وينبغي علينا أن نبذل قصارى جهدنا لمساعدة الطرفين على العودة إلى مائدة التفاوض وإتمام الرحلة التاريخية التي شرعا فيها، بشجاعة وبعد نظر، في عام ١٩٩١، والتوصل في نهاية المطاف إلى سلام الشجعان وإلى تسوية شاملة وعادلة ودائمة لقضية فلسطين استناداً إلى قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و٣٣٨ (١٩٧٣). وفي إطار هذه الرحلة التاريخية، ينبغي ألا ننسى قط أن الهدف من هذه الرحلة هو على وجه التحديد وضع نهاية يسودها السلام والأمن، من خلال التفاوض، للاحتلال غير المشروع للأراضي الفلسطينية، بما فيها القدس.

في الختام أود أن أؤكد مجددا موقف لجنتنا ومؤداه أن الأمم المتحدة من خلال جهودها وأنشطتها العديدة يجب أن تواصل تحمل مسؤوليتها المستمرة تجاه كل جوانب قضية فلسطين حتى تسوى هذه القضية بشكل مرض يتماشى مع قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ووفقا للشرعية الدولية وحتى يتمكن الشعب الفلسطيني من أن يتمتع بحقوقه الثابتة وغير القابلة للتصرف، وتصبح تلك الأحداث المأساوية التي تجري على الأرض والتي جمعتنا مرة أخرى في هذا المحفل مجرد ذكرى بعيدة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية):أشكر رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوق غير القابلة للتصرف على كلماته الرقيقة التي وجهها إلي.

المتكلم التالي المدرج في قائمتي ممثل جمهورية إيران الإسلامية، وأدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد فدايفرد (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالانكليزية): السيد الرئيس، أهنئكم على انتخابكم لرئاسة مجلس الأمن لشهر آذار/مارس. نثق أنه بفضل قيادتكم الحكيمة سيحرز المجلس تقدما في معالجة القضايا المدرجة على جدول أعماله. اسمحوا لي أيضا أن أقدم التهاني لسلفكم سعادة السفير سعيد بن مصطفى ممثل تونس على إدارته الماهرة لأعمال المجلس في الشهر المنصرم. كما أود أن أشكركم على عقد هذه الجلسة الهامة لمجلس الأمن في هذه المرحلة الحرجة التي يمر بها الشعب الفلسطيني.

منذ شهر أيلول/سبتمبر الماضي قامت قوات الاحتلال في الأراضي الفلسطينية بممارسة أعمال عنف مفرطة وفرض عقوبات جماعية على الاحتجاجات المشروعة لأبناء الشعب الفلسطيني التي قاموا بها ضد استمرار الاحتلال لأراضيهم. وقد كانت الأراضي الفلسطينية خلال الأشهر الماضية مسرحا لقتل المئات من المدنيين العزل وجرح آلاف منهم.

علاوة على ذلك، حدثت زيادة في التوتر وفي مستوى العنف في الأراضي الفلسطينية منذ أن تولى حزب إسرائيلي أكثر عدوانية مقاليد السلطة. وقد أدى ذلك في جملة أمور، إلى تزايد سياسة خنق وحصار المدن والقرى في الضفة الغربية وقطاع غزة. وقد أدى تشديد الحصار على الأراضي الفلسطينية من قبل المحتلين إلى زيادة منع الفلسطينيين من الحصول على احتياجاتهم الأساسية والمعالجة الطبية، ومن التنقل إلى العمل وبيع بضائعهم في شتى أنحاء المنطقة. ولا شك أن هذا العمل من جانب المحتلين يعتبر عقوبة جماعية وتضييقا للخناق على الشعب باسم الأمن. إن ممارسة هذه السياسة لعدة شهور دمر الاقتصاد الفلسطيني وخلق أزمة مالية لدى المؤسسات الفلسطينية وألقى بعائلات أكثر في هوة الفقر.

إن قتل وحصار الفلسطينيين العشوائيين يتنافى مع ادعاءات إسرائيل بنواياها السلمية ورغبتها في التعايش السلمي مع المسلمين والمسيحيين في المنطقة. إن الجرائم التي ترتكبها القوات الإسرائيلية المسلحة تتوافق مع السياسات العدوانية والتوسعية للقوة المحتلة. إن جرائم إسرائيل المتكررة ومنهجها المتشدد يتعارضان مع جميع ادعاءاتها الطنانة والفارغة في سعيها للسلم. وهذا النظام هو منشأ التوتر وعدم الاستقرار في المنطقة. وبينما تتفاوض بشكل مخادع حول السلم مع الفلسطينيين فهي تشرع في الهجوم بعنف على الشعب المقهور والأعزل في الأراضي المحتلة.

السؤال الأساسي الذي يواجه المجتمع الدولي الممثل في الأمم المتحدة ومجلس الأمن هو إلى أي حد يمكننا أن نبرز إراقة الدماء وضياع الأرواح الفلسطينية والتشرد والمعاناة قبل ترويض المحتلين والمعتدين وقبل منح الحقوق الأساسية للفلسطينيين في تقرير مصيرهم في أراضيهم. إن المجتمع الدولي بشكل عام والعالم الإسلامي بشكل خاص ما برحا يشعران بالقلق العميق إزاء الفظائع المستمرة التي ترتكبها القوات الإسرائيلية. إن احتقار القادة الإسرائيليين لمبادئ القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ليست خافية على أي شخص في هذه القاعة. وهذا الاحتقار المعترف به يشجب ويدان. غير أنه قليلا ما يتخذ أي شيء حياله.

وإننا نشجب بعض التعليقات التي تعتبر تشجيعا للنظام القائم بالاحتلال في مواصلة حملته الدموية ضد المدنيين الفلسطينيين. إن إعادة التأكيد من قبل دولة عضو في الأمم المتحدة بالتزامها بنقل سفارتها إلى القدس المحتلة هو في جملة أمور انتهاك لقرارات مجلس الأمن ويمثل دعما من طرف واحد للنظام الإسرائيلي ومن شأنه أن يؤدي إلى تصعيد التوتر في المنطقة ويمثل تحيزا واضحا نحو الاحتلال والعدوان.

وفي رأينا أن المجتمع الدولي والأمم المتحدة، وبشكل خاص هذا المجلس، تقع عليهما مسؤولية التدخل لوقف الحملة الوحشية التي تشنها القوات المسلحة الإسرائيلية على المدنيين. لا شك بأن أعمال إسرائيل الجامحة ستؤدي إلى تفاقم الوضع في الشرق الأوسط ككل. إن الهزيمة في المجلس خلال شهر كانون الأول/ديسمبر الماضي لمشروع قرار يخول إنشاء قوة مراقبة للأمم المتحدة لحماية الفلسطينيين المدنيين قد أدت إلى مزيد من العنف وإراقة الدماء. ومنذ ذلك الوقت فَقد سبعون فلسطينيا أرواحهم وحدث المزيد من التدمير وتفاقمت محنة المدنيين الفلسطينيين.

وفي وجه هذا الوضع المتأزم طالبت السلطات الفلسطينية والغالبية العظمى من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بما فيها الدول الإسلامية والعربية ودول عدم الانحياز بنشر قوة دولية في الأراضي المحتلة لوضع حد للحملة الدموية التي تشنها القوات الإسرائيلية. ونتوقع من مجلس الأمن أن يتحمل مسؤولياته هذه المرة ويتخذ تدابير ملموسة ومناسبة من أجل ذلك.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل جمهورية إيران الإسلامية على ما وجهه من كلمات إلي.

المتكلم التالي على قائمتي ممثل كوبا، وأدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد رودريغيز باريلا (كوبا) (تكلم بالاسبانية): أود أن أهنئ أوكرانيا، وأن أهنئكم شخصيا، سيدي الرئيس، وأن أتمنى لكم كل النجاح في رئاستكم. وأود أيضا أن أعرب عن تقديري لرئاسة تونس الفعالة.

إننا نناقش واحدا من أكثر البنود تعقيدا وتكرارا في جدول أعمال مجلس الأمن. وقد تم اعتماد عشرات القرارات التي أعربت بوضوح عن رغبة أغلبية أعضاء الأمم المتحدة في المضي قدما نحو إيجاد حل نهائي وعادل لهذا البند.

وقبل فترة وجيزة فقط، تم، على سبيل المثال لا الحصر، اعتماد قرار مجلس الأمن ١٣٢٢ (٢٠٠٠) وقرار الجمعية العامة دإط - ٧/١٠، الذي أدان الاستخدام المفرط للقوة من جانب القوات الإسرائيلية المسلحة ودعا إلى تنفيذ القرار ١٣٢٢ (٢٠٠٠). واعتمدت لجنة حقوق الإنسان قرارا في هذا الشأن في ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠. واعتمد المجلس الاقتصادي والاجتماعي قرارا بشأن فلسطين، يرد في تقرير لجنة حقوق الإنسان. وعلاوة على ذلك، ظل الأمين العام أيضا يواصل جهوده الدؤوبة بحثا عن إيجاد حلول لهذه الأزمة.

ومع ذلك، من المحبط للغاية الإقرار بحقيقة أن العدوان الإسرائيلي ظل مستمرا بالرغم من كل هذه الجهود. فاتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ ما زالت تداس بالأقدام؛ والاستخدام المفرط والعشوائي لا يتوقف؛ وفي كل يوم يضاف ضحايا فلسطينيون جدد إلى سجل شهداء ذلك الشعب المعذب. وإن قتل أكثر من ٤٠٠ وجرح عدة آلاف، أغلبيتهم العظمى من المدنيين الفلسطينيين الأبرياء، يعكس بوضوح الثمن الإنساني المأساوي لهذه الشهور الستة تقريبا من العنف، التي بدأت نتيجة للزيارة الاستفزازية التي تمت في ٢٨ أيلول/سبتمبر للحرم الشريف.

وعمليات إغلاق الأراضي الفلسطينية وغير ذلك من الأعمال ذات الآثار الاقتصادية الخطيرة تمثل أيضا انتهاكات صارخة لحقوق الإنسان بالنسبة للسكان الفلسطينيين، وهي يجب أن تدان بشدة. وتحتاج السلطة الوطنية الفلسطينية إلى المساعدة العاجلة من المجتمع الدولي لتفادي الانهيار الاقتصادي.

ولو أن إسرائيل امتثلت لقرارات مجلس الأمن العديدة الصادرة بشأن القضية الفلسطينية، لما حدثت الحالة البالغة الخطورة التي نشهدها اليوم في الأراضي المحتلة.

وفي جلسة مجلس الأمن المعقودة في ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر، وصف رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية بتفصيل تدهور الحالة وشرح بوضوح الأسباب التي تقتضي على الفور نشر بعثة مراقبة للحماية. ويود وفدي أن يكرر التأكيد مرة أخرى على ضرورة نشر قوة مراقبة بأسرع ما يمكن.

وإن السياسات والممارسات الإسرائيلية التي تنكر الاحتياجات والتطلعات المشروعة للشعب الفلسطيني لن تكون أبدا متوافقة مع عملية السلام، القائمة على أساس قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣).

ومثلما أن السلام الدائم لا يمكن أن يتحقق في الشرق الأوسط حتى يمارس الشعب الفلسطيني حقه المشروع في إقامة دولة مستقلة عاصمتها القدس الشرقية، وحتى تستعاد جميع الأراضي العربية المحتلة، وحتى تنسحب إسرائيل من قطاع غزة، والضفة الغربية والجولان السوري إلى حدود ٤ حزيران/يونيه ١٩٦٧.

ولن يكون هناك سلام دائم حتى تنتهي الاستفزازات في جنوب لبنان، وحتى يُطلق سراح جميع العرب المسجونين بصورة تعسفية وظالمة، والمعتقلين الذين كثيرا ما يعذبون في السجون الإسرائيلية، وحتى تتم إزالة المستوطنات الإسرائيلية عملا بقرار مجلس الأمن ٤٦٥ (١٩٨٠).

ومن المدهش كيف أن بعض أعضاء المجلس، المستعدين جدا لتعزيز فكرة التدخل لأسباب إنسانية، بإذن من مجلس الأمن أو بدونه، عندما يقررون وجوب معالجة حالات حقوق الإنسان، يعملون في هذه الحالة على تجنب تمكين المجلس والجمعية العامة من ممارسة السلطات التي أناطهما بها الميثاق. ولا شيء يصور على نحو أفضل من هذا حقيقة المصالح التي تخدمها الدعوات إلى التدخل لأسباب إنسانية.

إننا نعلم جميعا لماذا يطبق معيار مختلف في حالة إسرائيل. فهذه هي الحالة المعهودة عندما تستخدم الولايات المتحدة، العضو الدائم في مجلس الأمن وحليف إسرائيل، امتيازاتها بصورة تعسفية، سعيا وراء مصالحها الذاتية. فالنفاق والمعايير المزدوجة ما زالت تسود، محمية بامتياز حق النقض غير الديمقراطية والذي خلفه الزمن.

وما دامت الأمم المتحدة لا تضطلع بالمسؤولية المباشرة وغير القابلة للإبدال التي أوكلها إليها الميثاق وإرادة المجتمع الدولي، وما دامت أهداف السياسة الداخلية الضيقة والقائمة على السيطرة هي التي تحدد مسار المفاوضات، لن يكون هناك سلام. ولن يكون هناك سلام إذا لم تغير الحكومة الإسرائيلية سياستها القائمة على الاحتلال الاستعماري وانتهاكها الصارخ والواسع والمنتظم لحقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف، وإذا كانت ترفض مواصلة عملية التفاوض والوفاء بالالتزامات التي تعهدت بها.

وتشيد كوبا بالموقف الذي اتخذه أعضاء مجلس الأمن الذين هم أعضاء أيضا في حركة عدم الانحياز، وكذلك موقف أعضاء مجلس الأمن الآخرين الذين ظلوا يبذلون جهودا مخلصة في محاولة جعل هذا المجلس يضطلع بواجباته.

وتدعو كوبا مجلس الأمن إلى العمل بدون أدنى تأخير ووفقا لخطورة هذه الأزمة ومسؤولياته الجسيمة. يجب على هذه الهيئة أن تنشئ على الفور قوة مراقبة لحماية السكان المدنيين الفلسطينيين. ويجب عليها أن تحث إسرائيل على الوقف الفوري لاستخدامها للقوة وتنفيذ العديد من القرارات المتعلقة بقضية الشرق الأوسط التي اعتمدها مجلس الأمن والجمعية العامة. وهذا هو الطريق الوحيد إلى إحلال سلام عادل ودائم.

السيد ولد دداش (موريتانيا) (تكلم بالعربية): أود أن أستهل كلمتي بتقديم التهنئة لكم بمناسبة رئاستكم لأعمال هذا المجلس الموقر لهذا الشهر. كما أتوجه بالشكر والتقدير لسلفكم أخينا السيد سعيد بن مصطفى مندوب تونس الشقيقة، لإدارته الحكيمة لأعمال المجلس الشهر الماضي.

نجتمع اليوم بعد أن مضت ستة أشهر على بداية الانتفاضة الشعبية الفلسطينية التي أسفرت عن سقوط مئات الشهداء وآلاف الجرحى. ولقد ناقش هذا المجلس الوضع في الأراضي الفلسطينية المحتلة في جلستي تشرين الأول/أكتوبر وكانون الأول/ديسمبر من العام الماضي، ولم يتوصل إلى

وضع حد للعنف الممارس ضد الشعب الفلسطيني. كما أن مبادرات أخرى قد اتخذت و لم تتمخض عن نتائج إيجابية.

إن الحصار الخانق الذي يمس المواطنين الفلسطينيين في الأراضي المحتلة يعرض حياة الأبرياء من النساء والأطفال والشيوخ إلى مأساة، ويؤثر سلبيا على الوضع الاقتصادي الفلسطيني. وإننا نطالب برفع هذا الحصار كما إننا ندعو إلى وقف استعمال العنف ضد الشعب الفلسطيني وفقا لقرار مجلس الأمن ١٣٢٢ المؤرخ ٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠.

سيدي الرئيس إن الحكومة والشعب الموريتاني يعربان عن تضامنهما الكامل والمطلق مع الشعب الفلسطيني ويدينان بشدة الممارسات القمعية ضد هذا الشعب بدون أي حق أو مبرر، والتي تخالف اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩، التي يجب الالتزام بها في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

إن مجلس الأمن مطالب اليوم بالقيام بمسؤوليته كضامن للسلم والأمن الدوليين، وذلك بتوفير الحماية الدولية اللازمة للشعب الفلسطيني من خلال إرسال قوات مراقبة دولية إلى الأراضي المحتلة تحت إشراف هيئة الأمم المتحدة. وبالتالي فإن الوفد الموريتاني يدعم مشروع القرار المقدم أمام مجلسكم الموقر من طرف أعضاء مجموعة عدم الانحياز في المجلس. ونأمل أن تتم المصادقة على هذا القرار بالإجماع، وذلك كخطوة أولى تضمن الحماية للشعب الفلسطيني وتفتح المجال أمام إعادة عملية السلام إلى مسارها الصحيح.

السيد الرئيس، إنكم تدركون بلا شك أن هذه الأحداث الخطيرة تشكل عقبة في طريق التوصل إلى تحقيق السلام في هذه المنطقة التي هي في أمس الحاجة إليه. وأود هنا أن أؤكد من جديد باسم وفد بلادي دعمنا لعملية السلام، فإننا نرى مع ذلك أنه لا يمكن إقامة سلام عادل وشامل ودائم في المنطقة إلا على أساس مرجعية مدريد، ومبدأ الأرض مقابل السلام، والتنفيذ التام لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، بما يضمن الانسحاب الإسرائيلي الكامل من الأراضي الفلسطينية وسائر الأراضي العربية المحتلة، واستعادة الحقوق الوطنية المشروعة وغير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني، وفي مقدمتها حقه في تقرير مصيره وإقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل موريتانيا على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليّ.

المتكلم التالي المدرج على قائمتي هو ممثل المغرب. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد زاهد (المغرب) (تكلم بالفرنسية): بادئ ذي بدء، أود أن أعرب لكم، سيدي الرئيس، عن التهاني لكم بمناسبة توليكم رئاسة المجلس لشهر آذار/مارس. كما أود أن أشكركم على عنايتكم بعقد هذه الجلسة للمجلس لدراسة الحالة الخطيرة في الأراضي الفلسطينية نتيجة للقمع المتزايد للشعب الفلسطيني وتشديد الحصار الخانق على المدن الفلسطينية. وأود أن أهنئ أيضا سلفكم سفير تونس، الذي أدار أعمال المجلس بكفاءة كبيرة، وركز اهتمام المجتمع الدولي على الأزمة الخطيرة التي تواجه قارتنا الأفريقية.

لقد استمعنا باهتمام كبير إلى البيانات العديدة التي أدلي بها حول الوضع المأساوي المثير للسخط والانزعاج في الأراضي الفلسطينية. ويود المغرب أن يضم صوته إلى صيحات الأسى وإلى المناشدات من أجل الاستماع إلى صوت العقل التي وجهت من هذه المنصة.

وما فتئ العنف يعصف لشهور عديدة بالأراضي الفلسطينية المحتلة بسبب الجمود الذي أصاب عملية السلام والقمع الذي يتعرض له السكان المدنيون في هذه الأراضي

المحتلة. ولقد بذلت محاولات مستمرة لجعل ضحايا العنف الفلسطينيين هم المسؤولين عن هذا الوضع؛ ومما يؤسف له أن هذا العنف كان صدى لعنف أكثر وللعديد من أعمال الاستفزاز الأخرى. وأدى هذا التدهور الخطير لأمن الفلسطينيين إلى تفاقم تدهور أوضاع معيشتهم اليومية بسبب عمليات الحصار المتواترة والمطولة. وقد عرضت علينا كل وسائط الإعلام صور الأطفال الذين لا يستطيعون الذهاب إلى مدارسهم، والأمهات اللاتي لا يستطعن الوصول إلى المستشفيات. لقد كان ينبغي ألا يفرض على الشعب الفلسطيني هذا النوع من المعاناة، المستمرة لمدة نصف قرن الآن، وهذه الأوضاع لا يمكن إلا أن تزيد من تفاقم العنف.

ويشعر المغرب بقلق بالغ إزاء هذا الوضع المتفجر، الذي يهدد سلم وأمن المنطقة بأسرها، وهي منطقة تناضل من أجل حقها في السلام والأمن والاستقرار والرخاء. ويحتاج مئات الفلسطينيين من ضحايا تجاوزات العنف الإسرائيلي، ومئات الآلاف من الفلسطينيين ضحايا عمليات حصار الأراضي الفلسطينية، إلى إجراءات عاجلة من جانب المجتمع الدولي. وعلينا أن نضمن حماية هؤلاء السكان المدنيين الذين طالت معاناقم، وأن نعمل على تجنب الانهيار الاقتصادي للدولة الفلسطينية الفتية.

وبغية استئناف عملية السلام، لا بد من وضع حد لعمليات القمع وللجزاءات الاقتصادية المفروضة على السكان الفلسطينيين. لهذه الأسباب، نحن نطالب إسرائيل مرة أخرى بأن تمتثل للأحكام ذات الصلة في اتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب، وأن تضع نهاية لأعمال القمع ولحالات الإغلاق التي لا يمكن إلا أن تزيد من تفاقم العنف وأن تقلل فأكثر من فرص نجاح استئناف عملية السلام. لقد أصبحت هذه العملية هشة جدا بسبب طول أمد الأزمة التي تعانيها المنطقة منذ وقت طويل جدا.

ويشعر المغرب بقلق بالغ إزاء الآفاق القائمة للوضع في الأراضي الفلسطينية المحتلة، ونحن نضم صوتنا إلى صوت كل الدول المحبة للعدل والسلام في مطالبة مجلس الأمن باتخاذ ما يلزم من تدابير للسماح للشعب الفلسطيني بالعيش في سلام في أرضه. ونحن مقتنعون بأن هذا هو السبيل الوحيد الذي يحتمل أن يضمن أمن إسرائيل ذاتها وكذلك سلام وأمن المنطقة بأسرها. لا بد من أن يتمتع الشعب الفلسطيني بحقوقه غير القابلة للتصرف، بما في ذلك حقه في إقامة دولته على أرضه وعاصمتها القدس.

وينبغي لمجلس الأمن أن ينظر مرة أخرى دون تأخير في مسألة إرسال قوة حماية إلى الأراضي المحتلة، ويجب كذلك أن يعمل بأية تكلفة على إعادة السلطات الإسرائيلية إلى عملية التفاوض على أساس اتفاقي مدريد وأوسلو. ولكي يستتب السلام في الشرق الأوسط، لا بد من أن يستعيد الشعب الفلسطيني كل أراضيه المحتلة منذ عام ١٩٦٧. ولا بد أيضا من تمكينه من إقامة دولته على أرضه وعاصمتها القدس. إن الطريق إلى السلام، شأنه شأن الطريق إلى تحقيق الأمن والرخاء في المنطقة - بما يشمل إسرائيل - يعني بالضرورة استئناف المفاوضات، وإنهاء العدوان الإسرائيلي، والانسحاب من كل الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة، بما في ذلك القدس الشريف، وكذلك ممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه، وفقا لقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة ذات الصلة.

لقد وصل الوضع إلى أبعاد خطيرة. وكما نعرف فإن العنف يولّد العنف. والمجتمع الدولي عليه واجب اليوم أكثر إلحاحا حيال الشعب الفلسطيني. ولا بد لنا من أن نقوم سويا باتخاذ إجراءات عاجلة ترقى إلى مستوى خطورة الحالة

حتى نتلافى ما لا يمكن تلافيه في المستقبل، لأننا سنتحمل جميعا المسؤولية عن كل ما سيحدث.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل المغرب على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليّ.

المتكلم التالي على قائمتي هو ممثل لبنان، أدعوه لشغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد تدمري (لبنان) (تكلم بالعربية): السيد الرئيس، يسعدني أن أستهل كلمتي بتهنئتكم على ترأسكم مجلس الأمن لهذا الشهر، مع توجيه الشكر إلى سلفكم سعادة سفير تونس للجهود البناءة التي بذلها خلال الشهر المنصرم.

ويحزننا ويثقل علينا أن نرى يوميا مشاهد الموت والقهر التي يعيشها الشعب الفلسطيني في الأرض المحتلة نتيجة استمرار العنف المفرط، الذي تمارسه قوات الاحتلال الإسرائيلي منذ أيلول/سبتمبر الماضي. كما يقلقنا تطور أساليب العنف إلى اقترانها بالحصار الجائر وتقطيع أوصال الأراضي المحتلة في محاولة لتركيع الفلسطينيين وحرمانهم سبل العيش الكريم. إن الإجراءات التي تتخذها إسرائيل كقوة محتلة تشكل انتهاكا لحقوق الإنسان الفلسطيني، وتحديا صارخا لاتفاقية جنيف الرابعة وللبروتوكولات ذات الصلة. كما أن الحالة المأساوية السائدة في الأراضي المحتلة من شأنها تعميق الحقد والإحباط واليأس، وتغليب منطق العنف والعنف المضاد.

ولقد استمعنا يوم الخميس الماضي إلى مداخلات الدول الأعضاء في مجلس الأمن. ومن الإنصاف القول إنها خلقت انطباعا جيدا نتيجة تناولها الإيجابي لمسألة توفير قوة مراقبة دولية في الأراضي الفلسطينية بهدف حماية الفلسطينيين عمليا، من تعسف إسرائيل في استعمال القوة وتجاوزها الحدود الدنيا لاحتياجاتهم للأمن، وحرية التعبير عن رفضهم للاحتلال، وسعيهم الدؤوب لتحقيق كيانهم الوطني الذي بات يحظى بتأييد دولي متزايد.

إن إنشاء قوة المراقبة الدولية هو خطوة صغيرة وليس الحل المنشود لمسألة الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية منذ عام ١٩٦٧. فهذه القوة لا تستدعي بالضرورة هذا الكم من الشكوك والحذر، وبالتالي الرفض القاطع. ولعل إحدى إيجابيات هذه القوة توفير ظروف موضوعية من شأنها إتاحة فرصة محتملة للعودة إلى المفاوضات لاستئناف المسيرة السلمية، والتعبير عن التزام المجتمع الدولي بالمساعدة على إيجاد الحلول السلمية المناسبة في إطار قرارات الشرعية الدولية.

إن مجلس الأمن مدعو اليوم، أكثر من أي وقت مضى، في ظل الظروف السياسية المستجدة في إسرائيل للمساعدة على التخفيف من الوضع المأساوي الظالم الذي يعانيه الشعب الفلسطيني يوميا، وذلك بحكم مسؤولياته في حفظ السلم والأمن الدوليين. ومن المفيد، كما يبدو للجميع، أن يتجه هذا المجلس إلى إنشاء قوة مراقبة دولية تمهيدا لخطوات جديدة على طريق السلام.

ومن المفيد، أيضا، التذكير بأن الحل السلمي الشامل والعادل، والذي يؤمّن مصالح الأطراف المتصارعة في المنطقة لا يمكن أن يتحقق إلا بتطبيق قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧)، و ٣٣٨ (١٩٧٣)، وقرار الجمعية العامة ١٩٤ (د-٣)، وذلك في إطار مبدأ الأرض مقابل السلام، وفقا لمرجعية مؤتمر مدريد، مع الأخذ بعين الاعتبار الإنجازات الهامة التي حققتها المفاوضات السابقة.

إن للسلام والأمن متطلبات. وعلى إسرائيل، حكومة ومجتمعا، أن تتأهل لقبولها، وذلك بالاعتراف بالحقوق المشروعة للآخرين.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل لبنان على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليّ.

المتكلم التالي المسجل على قائمتي هو السيد مختار لاماني، المراقب الدائم عن منظمة المؤتمر الإسلامي لدى الأمم المتحدة، الذي وجه إليه المجلس الدعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد لاماني (تكلم بالفرنسية): باسم الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي، أود أن أعرب عن قلقنا إزاء المعاناة البشرية والمادية والخسائر التي تكبدها الشعب الفلسطيني نتيجة أعمال العدوان التي تستهدف هذا الشعب، والممارسات التي راح ضحيتها بالفعل مئات من الفلسطينيين، وسقط خلالها الآلاف من الجرحى، فضلا عن تدمير البنى التحتية في الأراضي - وهذه نتيجة مباشرة لسياسة الحصار وقيام إسرائيل، الدولة القائمة بالاحتلال بإغلاق الأراضي الفلسطينية.

ومع ذلك، فلدينا من الأسباب ما يدعونا للاعتقاد بأن مجلس الأمن لن يظل مكتوف الأيدي في مواجهة تدهور الوضع، لا سيما بعد أن حشد المجتمع الدولي صفوفه خلف الشعب الفلسطيني. وأمامنا دليل ملموس من واقع البيانات التي أدلى بها المتكلمون السابقون في هذه القاعة. وحتى الأعمال التي تستوجب الشجب والتي يعتبرها الطرف الآخر تخريبا، فهي ليست إلا دليلا جليا واضحا على لب المشكلة الأصلية، وهي المشكلة الفلسطينية، التي لم تعالج من جذورها حتى الآن.

وهذه التصرفات لا يمكن أن تبرر سياسة الجزاءات والعقاب الجماعي التي ترمي إلى تجويع شعب بأسره. وهذا الشعب على وجه التحديد هو الشعب الأخير الذي لم ينل حق تقرير المصير. وينبغي ألا يغيب عن بالنا أن كل الاضطرابات، التي لا تزال تهز أرجاء الشرق الأوسط منذ أكثر من ٥٠ عاما، مركزها المأساة التي فرضت على الشعب الفلسطيني.

وسيظل السلم والأمن والرخاء في المنطقة هدفا بعيد المنال، مع ما يترتب على ذلك من أخطار وخيمة، في ظل عدم التوصل إلى حل مناسب، وفقا لقرارات هذه الهيئة والجمعية العامة، ذلك الحل الذي يكفل الحق في حياة كريمة يسودها السلام لكل شعوب المنطقة. فالتعايش المتناغم ينطوي بالضرورة على حق الآخر في الوجود، وذلك من خلال تفكيك المستوطنات وإنهاء الاحتلال. وهذا هو الشرط الحقيقي للسلام الحق: بما يسمح للفلسطينيين بأن تكون لهم السيادة على أرضهم المتجانسة وغير مقطعة الأوصال.

ولا يمكن تعزيز السلام البتة من خلال مزيد من القمع وإغلاق الأراضي الفلسطينية أو إجراءات العقاب الجماعي. وفي واقع الأمر، إن هذه التدابير والممارسات لا يمكن إلا أن تؤدي إلى تفاقم مشاعر الإحباط وتزايد الشعور بالتبعية حيال الدولة القائمة بالاحتلال، وأعني بها إسرائيل.

وفي ظل هذا الوضع، فإن منظمة المؤتمر الإسلامي تدعو المجتمع الدولي إلى العمل فورا وبصورة فعالة من أجل وضع حد للتصرفات الإسرائيلية ضد الشعب الفلسطيني. والتضحيات الجسام التي قدمها هذا الشعب قد تتبدد على الأرجح بانهيار اقتصاده وبنيته التحتية الهشة. وفي مواجهة تعنت الإدارة الإسرائيلية وإصرارها على محاولة تحميل الفلسطينيين مسؤولية سياستها القائمة على الاستفزاز والتنصل من الالتزامات المتعهد بها، فإن الوضع في المنطقة يمر بمرحلة بالغة الخطورة. إنه تهديد حقيقي للسلام في المنطقة، بل وفي العالم بأسره.

وتمشيا مع ميثاق الأمم المتحدة وما سبق اتخاذه من قرارات بشأن هذا الموضوع، يجب أن يعمل مجلس الأمن على توفير الحماية الضرورية التي ينشدها الفلسطينيون، وأن يرفع عنهم الحصار المجحف والمتكرر. وستكون هذه خطوة تمهيدية لتهيئة مناخ مؤات لاستئناف عملية السلام من حيث توقفت وعلى أساس المبادئ التي أتاحت لهذه العملية أن تبدأ في مدريد قبل عقد مضى، وأعني بها قرارات مجلس الأمن ذات الصلة ومبادئ الحق والشرعية الدولية.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): المتكلم التالي المسجل على قائمتي هو السيد علي أحمد عباس، نائب المراقب الدائم عن جامعة الدول العربية لدى الأمم المتحدة، الذي وجه المجلس إليه الدعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت للمجلس. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد عباس (تكلم بالعربية): سيدي الرئيس، اسمحوا لي أن أهتئكم بداية بتولي رئاسة هذا المجلس الموقر لهذا الشهر، وقد بدأ بمناقشة موضوع قديم ومتجدد وفي غاية الأهمية والخطورة التي تحتم على المجلس الاضطلاع بمسؤولياته بإيجابية وفعالية.

إن الوضع في الأرض الفلسطينية المحتلة بلغ حدا يستوجب التصدي الفاعل والعاجل، من مجلسكم الموقر، ضد الإجراءات الإسرائيلية الخطيرة وبما يؤدي إلى تأمين وتوفير الحماية للشعب الفلسطيني وقيادته، وبما يحول دون المزيد من التدهور في الموقف ويصعد حدة التوتر في المنطقة بأسرها وينذر بعواقب وخيمة.

ورغم القناعة الدولية بعدالة ومشروعية وضرورة المطالبة بقوات الحماية الدولية ونشرها في أقرب فرصة ممكنة، فإن إسرائيل تقابل ذلك برفض يتسم بالصلف والغرور الذي يثير عدة تساؤلات ويفرض التذكير والتنبيه لعدة أمور.

أولا، تهرب إسرائيل من اتخاذ المجلس لأي قرار ملزم ومن شأنه تأكيد ما أصبح سمة مميزة لإسرائيل في عدم التزامها بقرارات الشرعية الدولية وأحكام القانون الدولي واتفاقيات جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ لحماية المدنيين وقت الحرب وانتهاكها لها. ولا غرو في ذلك لانعدام الرادع لإسرائيل.

وثانيا، تحسب إسرائيل للمزيد من فضح أمرها ومما يؤسف له، تساعدها دولة دائمة العضوية بالمجلس في الوقت الذي يفرض عليها موقعها التأكيد على مصداقية هذا المجلس الموقر بوقف ما تقوم به إسرائيل من إجراءات قمعية وما بدأته من حرب إبادة جماعية متعمدة ضد الشعب الفلسطيني. يجيء هذا التحسب بعد الإجماع وتزايد الجهات والهيئات الدولية التي تكشف ممارسات إسرائيل اللاإنسانية. والإشارة هنا، على سبيل المثال، لأحدث تقرير يؤكد على ذلك، التقرير (E/CN.4/2001/121) الصادر يوم الأربعاء الماضي الموافق ١٤ آذار/مارس عن لجنة التحقيق المنشأة بموجب قرار لجنة حقوق الإنسان S-5/1 الصادر في ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠، حول انتهاكات حقوق الإنسان في الأراضي المحتلة. وعليه نحث أعضاء المجلس الموقر على الرجوع إلى التوصيات الواردة في التقرير وبخاصة الفقرة ١١ في الجزء الثاني في الفصل العاشر بالتقرير. علما بأنه قد سبقت الإشارة إلى ذلك أمام هذا المجلس، إذ أن التقرير المعني يعكس حجم المأساة وهي ليست بخافية على الجميع.

وثالثا، الالتفاف الإسرائيلي حول قرارات المجلس، وبخاصة القرار ١٣٢٢ (٢٠٠٠)، وقرارات الدورة الاستثنائية العاشرة للجمعية العامة بهدف خلق المزيد من الصعوبات على المجلس حتى يتعذر له اتخاذ أي قرار إيجابي وبالسرعة التي يتطلبها الموقف، بالإضافة إلى المحاولات الدؤوبة لإسرائيل بتوجيه الأنظار عن الاستعمار الحقيقي في

زمن ولى فيه الاستعمار الاستيطاني بلا رجعة. كل ذلك لا يكفي، بل تطرح دعاوى التفافية وتخلط الحقائق عن عمد للدرجة التي تساوي بها نفسها كدولة قائمة بالاحتلال بشعب محتلة أرضه. وأمثلة المراوغة عديدة يضيق المجال عن حصرها، إلا أن المراوغة بإعلان تخفيف الحصار ينافي الواقع ويؤكد على التمويه المتعمد للرأي العام العالمي.

يتم ذلك في الوقت الذي لا يختلف عليه اثنان من أن الاحتلال هو لب وجوهر الأزمة التي تريد إسرائيل التغطية عليها. بل تمعن في الاستخفاف بالعالم أجمع من خلال المزيد من الاحتلال الذي طال حتى القدس الشريف وفجّر الموقف.

ورابعا، التمويه المتوصل لمفهوم الأمن الذي تريده إسرائيل، وعن عمد، يجعلنا نؤكد أن لا أحد ينكر عليها الأمن كمطلب مشروع، ولكن التساؤل أي أمن تريده إسرائيل؟ إن البون شاسع بين الأمن الذي تريده إسرائيل ويعرفه المجتمع الدولي. إنها طموحات وأطماع بلا حدود، يستحيل معها تحقيق الأمن لإسرائيل كما تريد، فالأمن الحقيقي يكمن في تبدل النظرة الاستعمارية.

كل ذلك بالإضافة إلى المحاولات المتواصلة من جانب إسرائيل لتجنب اتخاذ مجلسكم لأي قرار يؤكد تناقض رؤيتها وأطماعها مع الشرعية الدولية.

إن على راعيي السلام، وتحديدا الولايات المتحدة الأمريكية، أن يقوما بالدور المنوط بهما في تحريك العملية السلمية بجياد، خاصة أن الإدارة الأمريكية الجديدة تحدثت عن التوازن بالمنطقة وبالتالي البعد عن الازدواجية في المعيار التي كانت سمة للإدارة السابقة. بل لا بد من العمل على تأكيدها لمصداقية هذا المجلس، والتي أصبحت أكثر إلحاحا من أي وقت مضى.

وجامعة الدول العربية ظلت دائما وأبدا حريصة على سلام دائم وشامل وعادل لدول المنطقة، وأعلنت موقفها في مختلف المستويات وفي مختلف المحافل الإقليمية والدولية تأكيدا لخيار الالتزام بالسلام، بخاصة أمام مجلسكم هذا.

وعليه، فإنها تطالب مجلسكم الموقر، بحكم مسؤولياته التي حددها الميثاق، ونظرا لخطورة الموقف وفي ضوء الاجماع الواضح من خلال البيانات التي استمع إليها المجلس، بتنفيذ ما يلي.

أولا، اتخاذ كافة الخطوات التي تمكن كافة الأطراف من التغلب على الوضع الحالي وبالتالي وقف المأساة التي يتعرض لها الشعب الفلسطيني، وذلك باعتماد مشروع القرار المطروح على المجلس منذ كانون الأول/ديسمبر الماضي، وفورا، لاستعادة الأمور إلى نصابها وبما يمكِّن أيضا من بث الروح مجددا في عملية السلام في منطقة الشرق الأوسط.

وثانيا، التأكيد لإسرائيل بوضوح تام أن السلام العادل وبالتالي الأمن الحقيقي لها لا يتحقق إلا بالتزامها بقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة وبما يحقق الانسحاب الإسرائيلي من كافة الأراضي العربية المحتلة وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشريف، ووفقا لقرار الجمعية العامة ١٨١ (د-٢)الذي أقر بوجود دولتين في فلسطين بحدودها الانتدابية، ودون ذلك تكون أي تسوية مؤقتة ومعرضة للانهيار.

وثالثا، أن يتحرك المجلس تحركا فاعلا وبهدف واضح يبنى على قرارات الشرعية الدولية، خاصة قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) وقرار الجمعية العامة ١٩٤ (د-٣)، ومرجعية مؤتمر مدريد ومبدأ الأرض مقابل السلام مع تأكيد سقف زمني معقول ومقبول وليس مفتوح الأمد درءا لأي تسويف متعمد من الجانب الإسرائيلي.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): المتكلم التالي ممثل إندونيسيا. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد ودودو (إندونيسيا) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي بأن أبدأ كلمتي بالإعراب عن خالص تهانئ وفد بلادي لكم، سيدي، على توليكم رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر. وأود الإشادة بسعادة السيد سعيد بن مصطفى، ممثل تونس، على إدارته الماهرة لأعمال المجلس في الشهر الماضي.

ويعتقد وفد بلادي أن عقد هذه الجلسة الملحّة يأتي في حينه وأنه مناسب في ضوء المأساة ذات الأبعاد التي لا تحصى والتي تتكشف أحداثها في الأراضي الفلسطينية المحتلة. لذلك ليس بوسع وفد بلادي إلا أن يعبر عن قلقه الشديد وانزعاجه المتزايد من الحالة المتدهورة التي يمكن أن يكون لها أخطر العواقب، ليس على منطقة الشرق الأوسط فحسب، بل وعلى العالم بصفة عامة.

ويشهد المجتمع الدولي تصعيدا للعنف يسفر عن مقتل مئات الفلسطينيين، بمن فيهم النساء والأطفال. وتسبب هذا التطور، بالإضافة إلى الحصار المضروب حول الأراضي الفلسطينية، في فرض قيود قاسية على حركة البضائع والأشخاص، مما أدى إلى عكس مسار الاتجاهات الإيجابية التي تحققت في السنوات الماضية ووضع الاقتصاد الناشئ في تدهور حاد.

والعواقب الوخيمة المترتبة على الحالة الراهنة بادية للعيان، في الخسارة غير المقبولة في الأرواح والممتلكات، وفي إدامة البؤس الاقتصادي وانتهاكات حقوق الإنسان التي تؤثر على أرواح شعب بأسره وأمة بكاملها. والأسوأ من ذلك أن هذه السياسات من جانب سلطة الاحتلال قد زادت من مشاعر الخوف واليأس والغضب، في حين دمرت كل ثقة في عملية السلام أو اطمئنان لها. ولا ينبغي أن يسمح باستمرار هذه الحالة التي لا يمكن قبولها.

وهذه الهيئة مكلفة بحكم الميثاق بصون السلم والأمن الدوليين. ومن ثم لا يمكن أن تقف متفرجة وأن تتقاعس عن تحمل مسؤولياتها في اتخاذ ما يلزم من إجراءات ملحة وضرورية في هذا الظرف الحرج. ففي ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠، لم يعتمد مجلس الأمن مشروع قرار بسبب الافتقار إلى العدد اللازم من الأصوات. وكان من شأن مشروع القرار ذلك أن يؤدي لإيفاد بعثة تضم مراقبين عسكريين ومن الشرطة لوقف التدهور في الميدان. ولو كان ذلك قد حدث لتم تلافي خسارة لا مبرر لها في أرواح الفلسطينيين، ولكان العنف قد تم احتواؤه.

وينبغي ألا يتأخر المجلس بالتالي أكثر من ذلك في تنفيذ هذه الإجراءات، إذ لا يمكن لمنطق مهما كان ملتويا أو لأي كم من الأعذار تبرير عدم اتخاذ المجلس لها. ولا يمكن إنكار أن خسارة حياة واحدة هي خسارة جسيمة لا مبرر لها. فكيف يتسنى للمجتمع الدولي بضمير راض أن يبرر عدم اتخاذ إجراء، مهما كان السبب، بينما يجري قتل عشرات الفلسطينيين كل يوم؟

وبالنظر إلى الظروف الملحة، يرى وفدي أن مجلس الأمن ليس أمامه بديلا عن التدخل في الوقت الحالي، وعن نشر قوة رصد تابعة للأمم المتحدة في الأراضي المحتلة، من أجل وقف عمليات قتل المدنيين الأبرياء، وتخفيف حدة التوتر في الميدان، واستعادة الأوضاع الطبيعية بأسرع ما يمكن.

علاوة على ذلك، يرجى أن تؤدي مهمة استعادة جو الثقة بين الجانبين وتعزيزه إلى استئناف عملية السلام. يضاف إلى ذلك أهمية أن يضع الطرفان المعنيان نصب أعينهما في أوقات الأزمات أن الزخم الناجم عن مذكرة

شرم الشيخ ومباحثات طابا لا ينبغي أن يتضاءل، وأن الجهود الحثيثة التي جرى بذلها على مدى السنوات الـ ١٠ الماضية لا يمكن أن تضيع سدى، حتى تتمكن الأجيال القادمة من السكان في المنطقة من التعايش في سلام ووئام.

وختاما، نحن متشبثون برأينا المتمثل في أن العناصر الأساسية للتسوية السلمية ما زالت كما هي لم تتغير، وأن السلام الشامل لا يمكن تحقيقه إلا من خلال ممارسة الشعب الفلسطيني غير المقيدة لحقوقه المشروعة، بما فيها إقامة وطن مستقل خاص به. ويرى وفدي أيضا أن الأمم المتحدة تتحمل مسؤولية تاريخية وأدبية إزاء قضية فلسطين، التي هي لب الصراع في الشرق الأوسط، وينبغي أن تبقى مشتركة عن كثب في عملية إحلال سلام عادل ودائم.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثل إندونيسيا على الكلمات الرقيقة التي وجهها لي.

وقد طلب ممثل إسرائيل الكلام، وأعطيه الكلمة.

السيد لانكري (إسرائيل) (تكلم بالفرنسية): أود أن أشكركم يا سيدي الرئيس على إتاحة الفرصة لي للكلام مرة ثانية في نهاية هذه الجلسة لمجلس الأمن بشأن الحالة في منطقتنا.

إن لدى إسرائيل جميع الأسباب للاعتقاد بأن هذا الحوار مع مجلس الأمن قد جرى، ولا سيما من قِبَل السيد شيمون بيريز، وزير الشؤون الخارجية، بروح من الصراحة وكان بمثابة تبادل بنّاء وصريح للآراء بما يؤدي لمزيد من التفاهم.

وقد أحطنا علما بالارتياح الذي أعرب عنه أعضاء المجلس إزاء هذا الحوار المكثف بين إسرائيل والأمم المتحدة. والواقع أن بلدنا، بعد انضمامه إلى المجموعة الإقليمية لأوروبا الغربية ودول أخرى، واضعا بذلك حدا لـ ٤٠ عاما من العزلة، عقب انسحابه من جنوب لبنان، في امتثال كامل لقرار مجلس الأمن ٤٢٥ (١٩٧٨)، يجد نفسه الآن أكثر توافقا مع الأمم المتحدة.

وأحطنا علما كذلك بزيادة الوعي بين أعضاء مجلس الأمن بالطابع الحقيقي للانتفاضة، وخاصة ببعدها الإرهابي، وبضرورة الإدانة الواضحة، وهي ما شعرنا بأن عددا من أعضاء المجلس قد فعلوه، للممارسة غير المقبولة والإجرامية للإرهاب الفلسطيني.

وبالرغم من أن هذه الإدانة للممارسات الإرهابية الفلسطينية تبدو أحيانا خافتة بعض الشيء ويعرب عنها بالتأكيد في عبارات بلاغية جيدة الصياغة، فإن من الممكن مع ذلك ملاحظتها، ورغم أنها تعرض في بعض الأحيان بشكل مستتر أو مخفف، إلا أنها صحية ومفيدة من أجل العودة إلى منطق السلام ومن أجل المصداقية الأساسية لمجلس الأمن.

بيد أننا نأمل أن يتمكن من يؤيدون فكرة استخدام إسرائيل للقوة المفرطة، دون إيلاء أي اعتبار للنظر في الوقائع بشكل أكثر جدية وعمقا أيضا من أن يدينوا الإرهاب الفلسطيني بوصفه ممارسة تنتهك المقدسات وانتكاسة غير محتملة تقوض أساس عملية السلام ذاته.

وقد شارك عدد من الدول غير الأعضاء في مجلس الأمن أيضا في هذه المناقشة. وكانت لدينا حساسية خاصة للنداءات المتكررة بالعودة إلى التفاوض وإلى لغة السلام ومنطقه. ولوحظت هذه النداءات الهامة أيضا في كثير من البيانات التي أدلى بها الممثلون الدائمون للبلدان العربية. وأنا لا أقصد هنا بالتأكيد الإسهام المشكوك فيه من جانب الممثل الدائم للجماهيرية العربية الليبية. فنحن نشهد بين الحين والحين، هنا أو في الجمعية العامة، إعادة ليبيا لكتابة تاريخ الشعب اليهودي على نحو غير دقيق بدرجة تثير الغضب

سواء من قديم الأزل أو في العصور الحديثة. كذلك لن يسهم البيان العراقي أو الإيراني في تحقيق السلام الإسرائيلي الفلسطيني العربي.

ولكن، وبكل إخلاص، كانت للبيان الذي أدلى به ممثل الجزائر رغم تحيزه الظاهر قيمة لأن ختامه تضمن عبارة جديرة بالثناء هي ''تسوية عادلة ودائمة للصراع في الشرق الأوسط''. وهذا التعليق حين يأتي من بلد هو نفسه يعاني من الصراع الكامن وينهمك في بحث يائس عن سلام داخلي، يستحقه عن جدارة ونتمناه له، فإنه يكتسب مغزى رمزيا.

وقد حددت بعض الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، برئاسة مصر، الاحتلال الإسرائيلي على أنه السبب في الأزمة الحالية والإحباط الذي أصاب الشعب الفلسطيني.

فلنتذكر أولا أن القوة الدافعة المتمثلة في الحل التوفيقي بشأن الأراضي تكمن في صميم اتفاق أوسلو. وقد طبق هذا المبدأ منذ التوقيع على اتفاقات أوسلو، ونتج عن ذلك أن ما نسبته ٩٧ في المائة من السكان الفلسطينيين و ٤٢ في المائة من الأراضي الفلسطينية هي الآن تحت السيطرة الفلسطينية. ومنذ اعتمد هذا المبدأ لم ترفضه قط أية حكومة إسرائيلية، بما في ذلك حكومة الوحدة الوطنية التي تسلمت لتوها زمام السلطة في إسرائيل.

وبعد ما أدليت بهذه الملاحظة المفيدة والضرورية كي أبدد أي نوع من الغموض، أجد نفسي الآن مضطرا لأستعرض مرة أخرى وبإيجاز شديد أمام مجلس الأمن التاريخ الحديث للصراع العربي الإسرائيلي.

لم يأت الاحتلال الإسرائيلي في حزيران/يونيه ١٩٦٧ كضربة من عدم، بل كان نتيجة لمحاولة العالم العربي - عنيت جيران إسرائيل المباشرين، ومصر بقيادة ناصر في مقدمتهم - القضاء التام على إسرائيل.

وعلينا أن نتذكر أيضا، كما فعل السيد شمعون بيريز قبل عدة أيام حقيقة واضحة ومهمة، وهي أنه لفترة ١٩ عاما بين عام ١٩٤٨، عام المحاولة الأولى لإزالة إسرائيل، وعام ١٩٦٧ كانت مصر، التي شاركت اليوم في التنديد بالاحتلال الإسرائيلي هي نفسها الدولة القائمة بالاحتلال في قطاع غزة.

وبالمثل وضعت المملكة الأردنية الهاشمية بين أيديها مصير الضفة الغربية بين عامي ١٩٤٨ و ١٩٦٧. وخلال تلك الفترة لم يدر في خلد الأردن أو مصر إنشاء دولة فلسطينية في تلك الأراضي والتي كان إنشاؤها ممكنا في ذلك الوقت.

ومن المؤكد أننا نحن الإسرائيليين لن ننسى الظهور النادر والباهر للرئيس أنور السادات صاحب العبقرية المتميزة الذي ساهم إسهاما سخيا عبر أفعاله وأقواله وعبر رؤياه الفريدة في وضع منطقتنا على طريق السلام وتمكينها من تحقيق المصالحة. وبعده أدى وجود صاحب الجلالة الملك حسين في الأردن إلى تعزيز السلام في منطقتنا.

وقد تمكنت إسرائيل من خلال اتفاقات السلام الأولية مع مصر والأردن من إظهار التزامها التاريخي بالتوصل إلى توافق وسلم ومصالحة. ولا تزال مصر والأردن القوتين الرئيسيتين الدافعتين لانتشار السلام في منطقتنا.

ومع ذلك، المطروح هنا سؤال أساسي. علي أن أطرح هذا السؤال بالرغم من أنه يتعلق بالبيان الذي أدلى به سفير أعتبره صديقا شخصيا، والذي، علاوة على ذلك خاطبني مباشرة في نهاية بيانه، وأنني متأكد من أن المجلس يعرف بأنني أعني الممثل الدائم لمصر، السفير أحمد أبو الغيط.

وسألت نفسي ما هو سبب الطابع السام الذي اتصف به بيانه بشكل متعمد - وهو بيان تتماشى لهجته

الاتهامية مع التوجهات المضادة لإسرائيل التي يفضلها بعض الصحفيين المصريين من الصحف المؤسساتية أو الخاصة. وأعتقد بأنني لن أكون مبالغا إذا قلت إن بيان السفير أحمد أبو الغيط يمكن أن يأخذ مكان المقالات المتسمة بالعنصرية المضادة لإسرائيل في الصحافة المصرية والتي تستمر في نشرها يوميا بشكل مسعور.

علاوة على ذلك، أعتقد أنه عند النظر في بيان السفير أبو الغيط المطول وغمزه الماكر حيال تفوق الدم الإسرائيلي على الدم الفلسطيني، فإن بيانه الذي أقله لم يكن مناسبا يمثل نوعا من أسوأ أنواع الديماغوجية في المجلس على الإطلاق.

وبتجاوزنا الجدل بين ممثلي دولتين يربطهما اتفاق سلام، علينا أن نتساءل عن بعض الدوافع الأساسية للمجتمع المصري بشأن العلاقات الإسرائيلية الفلسطينية. والفكرة هي أن نتفهم الأسباب، سواء كانت ظاهرة أو خفية، التي توجه جزءا كبيرا من المثقفين وصانعي القرار في مصر الذين ينادون برفض إسرائيل إلى حد يبدون فيه أحيانا فلسطينيين أكثر من الفلسطينيين أنفسهم.

وليس من الصعب أن نلاحظ أن المثقفين، بما يشعرون به من يقظة مؤلمة ومتزايدة يقاومون عقدة ذنب هائلة - وهي عقدة ذنب متجذرة في فهم المسؤولية التاريخية الصارخة لبلدهم، مصر، عن المصائب التي حلت بالفلسطينيين في العامين ١٩٤٨ و ١٩٦٧. وهنا بالضبط نجد لب مشكلة المثقفين في العلاقة مع إسرائيل واستعدادهم لطبع الشعب الإسرائيلي بطابع شيطاني حتى يرضوا حاجتهم الماسة للتعبير عن هذه المشاعر وللتخفيف ولو بدرجة صغيرة من عبء الذنب الذي يشعرون به.

كل ذلك يعتبر ذا أهمية ثانوية لولا الأثر السلبي لمثل هذه المواقف والخطابات على تطوير عملية السلام مع إسرائيل وجزء كبير من العالم العربي.

وطلب الممثل الدائم لتونس، السفير سعيد بن مصطفى، في بيانه: ”ماذا تتوقع إسرائيل؟“ (S/PV.4295) نظرا لأن الفلسطينيين يطالبون بمساحة ٢٢ في المائة من الأراضي.

وجوابي بسيط جدا: إسرائيل تتوقع أن تتمكن من البقاء بعد إبرام اتفاق نهائي بين الإسرائيليين والفلسطينيين. إسرائيل تتوقع ألا تكون أراضيها المرسومة ضمن حدود آمنة ومعترف بها بعد الاتفاق النهائي، معرضة لإعادة توزيع ديمغرافي كما يريده الفلسطينيون وفقا لمفهوم حق عودة اللاجئين.

والجميع يدرك أن حق عودة اللاجئين الفلسطينيين إذا تم تحقيقها تبعا لأفكار ياسر عرفات - أي إمكانية عودة ٤ ملايين لاجئ فلسطيني إلى الأراضي الإسرائيلية الأمر الذي يتجاوز إنشاء دولة فلسطينية تنتج عن إبرام الاتفاق النهائي - من شأنه أن يوازي موت إسرائيل كدولة. وإسرائيل إذاً لا تتوقع أن تموت من أجل اتفاق يصاحبه تدفق سكاني. إن هذا النوع من الرفض الذي سأسميه للتوضيح: ”الرفض الديمغرافي“، إضافة إلى رفض روحي ورفض للهوية الأساسية التي تتصف بها المواقع المقدسة اليهودية في القدس، وهو الرفض الذي يمثل الموقف الفلسطيني.

وعلاوة على ذلك فإن هذا الرفض، المزدوج هو السبب الأساسي لرفض ياسر عرفات توقيع اتفاق نهائي مع حكومة باراك. وذلك الرفض المزدوج كما نعرفه كلنا جيدا، هو السبب الحقيقي للانتفاضة الفلسطينية التي يؤججها العنف والإرهاب.

ومن المؤكد أن عبارة ''احتلال'' كما تستعمل في الإشارة إلى الأراضي المحتلة في عام ١٩٦٧ تبدو بديهيا أسهل تفسير للإحباط الفلسطيني. ولكننا ينبغي التأكد أيضا من أن حق إسرائيل في الوجود هو حق ثابت في الضمير الفلسطيني بشكل خاص وفي ضمير عدد من الدول العربية والإسلامية بشكل عام، مثل ليبيا وإيران والعراق التي تستمر في الدعوة يوميا إلى إزالة دولة إسرائيل إن ذلك الشرح المطول كان ضروريا ليس كاستجابة لأسئلة وملاحظات بعض زملائي بشأن جذور الأزمة الإسرائيلية الفلسطينية الحالية فحسب، بل أيضا كوسيلة لإلقاء الضوء اللازم على الموضوع والتذكير بواقع أكثر تعقيدا من الازدواجية البسيطة المتمثلة في القوى القائمة بالاحتلال والشعب المحتل.

وكما قلنا مرارا وتكرارا، إن إسرائيل مصممة في سعيها على أن ترى السلم والأمن يعمان منطقتنا بأسرها. وبغية تحقيق ذلك، نود استئناف الحوار والتفاوض مع شركائنا الفلسطينيين. ومن أجل استئناف ذلك الحوار هناك ضرورة بالغة لكسر دوامة العنف وإعادة بناء الثقة. والأمر يتوقف على الفلسطينيين والإسرائيليين، المرتبطين باتفاقاتهم واعترافهم المتبادل، ليقرروا القيام بهذا بأسرع ما يمكن. وأي تكتيكات انحرافية، مثل الدعوة إلى إرسال قوة حماية دولية، لن تسفر إلا عن إعاقة العودة إلى العملية الثنائية.

وغني عن البيان أن إرسال قوة حماية دولية بينما تحتدم الانتفاضة وأعمال الإرهاب - وضد رغبات أحد الطرفين، أي، إسرائيل - يعادل إقرار الخيار الاستراتيجي الفلسطيني المتمثل في محاولة تحقيق الأهداف السياسية عن طريق الإرهاب. ومثل هذا التأييد من مجلس الأمن سيجرد اتفاقات أوسلو من مضمونها ويزيل إحدى الدعائم الرئيسية التي بنيت عليها.

وهذا هو السبب في أن إسرائيل تعارض بشدة اتخاذ قرار يرسل قوة حماية دولية، والسبب في أنها تأمل في إقناع مجلس الأمن بمنطقها الخاص فيما يتعلق بإنشاء بعثة دولية. ومن الراجح أن يؤدي ذلك المنطق إلى اعتماد اتفاق للسلام - سواء كان مؤقتا مثل حالة الخليل، أو نهائيا، مثل الحالة مع مصر - بغية ضمان تنفيذه الصحيح بدلا من القيام بتدخل سابق لأوانه في حالة يسعى فيها العنف والإرهاب بصورة غير لائقة إلى الحصول على غطاء الشرعية الدولية.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): لقد طلب الكلمة المراقب الدائم لفلسطين.

السيد القدوة (فلسطين) (تكلم بالعربية): في الحقيقة أنا لست واثقا من طبيعة الخطاب الذي استمعنا إليه قبل قليل. هل هو ممارسة لحق الرد، أم هو الخطاب الثاني لإسرائيل في نفس جلسة مجلس الأمن؟ وربما الأهم من هذا هو المحتوى الذي جاء به هذا الخطاب، والذي يعكس في أقل تقدير الغرور والصلف الإسرائيلي المعتاد، وإن كنا قد اعتقدنا أن السفير الإسرائيلي سيكون له خطاب مختلف عن هذا الخطاب. ولكن يبدو في النهاية أن على الجميع أن يعتمدوا على الخطاب الرسمي، وهو ما استمعنا إليه قبل قليل.

وأريد أن أشير مرة أخرى إلى اجتماع وزير خارجية إسرائيل، السيد شمعون بيريز مع مجلس الأمن، والنتيجة التي أدى إليها هذا الاجتماع. فوكالات الأنباء اليوم قالت ما يلي عن السيد شمعون بيريز،

> ''إن المفاوضات مع الفلسطينيين لن تستأنف ما دام الفلسطينيون يواصلون مطالبة الأمم المتحدة بوضع مراقبين دوليين في الضفة الغربية وقطاع غزة، كما قال وزير الخارجية شمعون بيريز يوم الاثنين...''.

ولا أعرف هل هذا تهديد لنا، أم تهديد لمجلس الأمن؟ وكيف يمكن رفض التفاوض لأن طرفا يلجأ إلى مجلس الأمن وفقا للقانون الدولي وانسجاما مع الاتفاقات الموقعة بين الطرفين ودون أي انتهاك لها، وبهدف إعادة السيطرة على الوضع القائم، وصولا إلى إقامة السلام؟ المنطق الإسرائيلي طبعا منطق يختلف.

وأعود الآن إلى ما جاء في ملاحظات أو خطاب المندوب الإسرائيلي، لأشير إلى التعبيرات التي استخدمها حول ما أسماه الجانب الإرهابي للانتفاضة، والإرهاب الفلسطيني، الخ.

هذا بالطبع يمثل عودة خطرة إلى قاموس ما قبل عملية السلام. ونحن بالمقابل نتحدث عمليا عن الانتهاكات الخطيرة لاتفاقية جنيف الرابعة التي تقوم بها قوة الاحتلال، وعن جرائم الحرب التي ارتكبتها هذه القوة. وإذا أصر الجانب الإسرائيلي فنحن على استعداد لأن نستخدم نفس التعابير التي سوف تمثل العودة إلى قاموس ما قبل عملية السلام.

وهناك نقطة أخرى. أشار السيد السفير إلى أن ٩٧ في المائة من السكان الفلسطينيين و ٤٢ في المائة من الأراضي الفلسطينية هي تحت السيطرة الفلسطينية. طبعا هذه الأرقام كاذبة. على الأقل عندما نأخذ بعين الاعتبار القدس المحتلة لوحدها، وفيها ٢٠٠ ٠٠٠ فلسطيني، وعندما نعرف أن أكثر من نصف الأراضي التي تديرها السلطة الفلسطينية ما زالت خاضعة للسيطرة الأمنية الإسرائيلية. لكن المهم هنا أن هذا الكلام معناه أن حياة الشعب الفلسطيني في جزر معزولة أمر مقبول للجانب الإسرائيلي، أو حتى أمر جيد. وطبعا هذا بكل صراحة، يعكس فكرا عنصريا، لا يختلف كثيرا عن فكر الفصل العنصري وبناء البانتوستانات التي سادت في جنوب أفريقيا.

وربما كان من الممكن تكرار هذه الادعاءات عن وجود الشعب الفلسطيني تحت سيطرة السلطة الفلسطينية في بعض المنابر قبل ما حدث في الستة أشهر الأخيرة، وقبل الحصار والخنق والتنكيل، وكل ما رأيناه. أما الآن فالمسألة بصراحة سخيفة للغاية؛ سخيفة للغاية أن يجري الحديث عن أمور مثل أن إسرائيل لم تعد قوة احتلال، لأن الشعب الفلسطيني تحت سيطرة السلطة الفلسطينية.

هذا كلام كنا نود أن نسمع بديلا عنه أكثر جدية. بالطبع المسألة هي الاحتلال، وجوهر المأساة أن الجانب الإسرائيلي لا يريد أن يفهم هذه المسألة. وهذا بالضبط هو سبب ما نحن فيه الآن. وأرجو ألا يكون سببا لما هو أسوأ من ذلك نتيجة الإصرار على هذا الموقف.

السفير الإسرائيلي لم يعجبه إشارة سفير زميل آخر لنا – إلى ضرورة عدم التمييز بين الدماء الإسرائيلية والدماء العربية. ما الخطأ في ذلك؟ ما الخطأ في التأكيد على ضرورة عدم التمييز بين الدماء في الجانبين؟ المشكلة مرة أخرى أن مواقف إسرائيل والمسؤولين الإسرائيلين تؤكد شكوكنا، وتؤكد نظرتهم بأن الدماء الإسرائيلية هي بالفعل أغلى كثيرا من دمائنا. وإلا كيف يمكن عندما يكون عدد الضحايا الإسرائيلية عشرة أضعاف على الأقل عدد الضحايا الفلسطينية أن يكون هناك حديث عن العنف الفلسطيني، باعتباره السبب في هذه المأساة. أكثر من ذلك. إن اتهامات السفير في خطابه الأول للجانب الفلسطيني كثيرة – وهي اتهامات في حقيقتها يجب أن تعني أن الفلسطينيين مخلوقات عجيبة – ليسوا بشرا عاديين، لأنهم يسعدون عندما يُقمعون – ويسعون إلى القمع ويفرحون عندما يُقتل أبناؤهم، وإلا ما معنى هذه الاتهامات؟ ما معنى أن يُتهم شعب أعزل بكامله بأنه يمارس العنف ضد قوة احتلال وضد جيش هو الأقوى في منطقة الشرق الأوسط. ما معنى هذا؟

تحدث السفير أيضا عن ما قاله زميل آخر حول جوهر موقف إسرائيل الرافض للموقف الفلسطيني فيما يتعلق بحقوق اللاجئين الفلسطينيين، قائلا إن إسرائيل لن تقبل الانتحار. لكن هذا ليس هو الموقف الفلسطيني. نحن بالطبع نقول بضرورة المحافظة على حقوق اللاجئين الفلسطينيين - نقول بضرورة قبول إسرائيل من حيث المبدأ لمسؤوليتها تجاه اللاجئين، وبحق هؤلاء في العودة أو التعويض لمن لا يرغب وفقا للشرعية الدولية.

ولكن هذه نصف الحقيقة. فنحن أيضا قلنا إننا مستعدون للتفاوض مع الجانب الإسرائيلي على آليات معينة تأخذ بعين الاعتبار المخاوف الإسرائيلية، بما في ذلك الاحتياجات الأمنية الإسرائيلية. وحتى لو كان الجانب الإسرائيلي لا يقبل هذا الموقف، فلا يمكن أن يُصور هذا على أساس أنه مطالبة فلسطينية بانتحار إسرائيلي. لهذا السبب، هناك عملية تفاوضية.

قال السفير إن الرئيس عرفات رفض توقيع اتفاق مع السيد باراك بالرغم مما قدمه السيد باراك. هذا أيضا غير صحيح - وقد تحدثنا عن ذلك في خطابنا - ولن أكرر ما قلناه عنه لكن المهم الآن ليس ما قاله السيد باراك، وإنما ما يقوله السيد شارون رئيس الوزراء الحالي حول عملية السلام.

هل تقبل إسرائيل باستئناف المفاوضات أم تتهرب من هذا تحت حجج مختلفة، وبسبب هي خلقته وهي مسؤولة عنه؟ هل تقبل إسرائيل بعودة المفاوضات من النقطة التي توقفت عندها؟ هل تقبل إسرائيل بأخذ التقدم الذي حدث بعين الاعتبار؟ الأهم من كل ذلك، هل تقبل إسرائيل الالتزام بالاتفاقات القائمة، وبالتالي أن تتفاوض حول الحل النهائي، أم أنها تريد أن تنسف كل ذلك، وتفرض مرحلة انتقالية جديدة على الشعب الفلسطيني؟ هذا ما يقوله رئيس الوزراء علنا، بمعنى أنه يضع جانبا كل ما تم التوصل إليه حتى الآن. ويأتي السفير هنا ليحاضرنا عن الموقف السلمي لإسرائيل.

السيد الرئيس، نحن حقيقة حتى الآن لم نفهم بالضبط ما هو سبب الرفض الإسرائيلي لإنشاء قوة المراقبين التابعة للأمم المتحدة. في السابق كانوا يتحدثون عن التدويل، رفض إسرائيل لتدويل المشكلة. ربما استنتجوا أن هذا كلام غير مقبول. فالمشكلة كانت دائما دولية. تحدثوا عن أن الكاميرات ربما تكون أخطر من أعمال العنف. وهكذا لم يعطوا سببا واحدا لماذا - خصوصا إذا كانت اتهاماتهم للجانب الفلسطيني صحيحة - سيأتي هؤلاء المراقبون التابعون للأمم المتحدة لكشف الانتهاكات الفلسطينية.

سأل السفير سؤالا مباشرا في خطابه الأول - هل أن الجانب الفلسطيني بدعوته إلى المراقبين يتخلى عن العنف؟ لندع جانبا كلمة يتخلى أو ينبذ - لندع جانبا هذه الشطارة السياسية. لكن إجابتنا المباشرة: نعم نحن نعتقد أن وجود المراقبين سوف يسهم بشكل إيجابي في وضع كافة أشكال العنف تحت السيطرة، وسيسهم في إعادة الأمور إلى ما كانت عليه قبل ٢٨ أيلول/سبتمبر الماضي تمهيدا لإعادة الحياة إلى عملية السلام والتوصل إلى اتفاق نهائي. ما الخطأ في هذا؟

أنا أريد أن أقول لكم ما الخطأ - الخطأ هو تراجع المجتمع الدولي أمام ازدياد الصلف الإسرائيلي والسبب بالطبع هو الحماية الأوتوماتيكية التي يوفرها عضو دائم - أقوى الأعضاء الدائمين - لإسرائيل. هذه هي المشكلة. الإسرائيليون غير مضطرين للتعاطي جديا مع مجلس الأمن بسبب التردد الدائم لهذا المجلس. وإلا من يستطيع ذلك؟ كيف يمكن لوزير خارجية يحضر اجتماعا لمجلس الأمن ثم

يذهب ليهدد الجانب الفلسطيني بأنه إذا عمل مع مجلس الأمن، فلن يتفاوض معه - كيف يمكن أن يحدث هذا من أي دولة أخرى غير إسرائيل؟

نحن بالطبع نشكر كل الدول التي شاركت في المناقشات خلال هذه الأيام. والحقيقة أن الأغلبية الساحقة لهذه الدول تحدثت بشكل إيجابي، ونحن مرة أخرى نشكرهم على مواقفهم.

غير أن قلة من المتكلمين تحدثوا بمنطق لنا معه مشكلة، لأنه يسهم في الموقف الإسرائيلي الحالي.

وتكمن مشكلتنا في محاولة هذا العدد القليل من الدول التوصل إلى ما يمكن تسميته بالتوازن المصطنع. ونحن لنا مشكلة قانونية وسياسية بل وأخلاقية في هذا التوازن المصطنع. فنحن، بصراحة، لا نقبل أية مقارنة بين قوة الاحتلال والشعب الخاضع لهذا الاحتلال. ولا أخفيكم القول، إننا نشعر أيضا بالقلق من تراجع مطالب هذا العدد المحدود في مواجهة التصعيد القمعي الإسرائيلي.

هناك مشكلة، مثلا، في أن يعتبر هذا العدد القليل قيام إسرائيل بتخفيف إجراءات الحصار أمرا إيجابيا. كيف يكون ذلك؟ وكيف يمكن أن نعتبر تخفيف إجراءات الحصار أمرا إيجابيا، بدلا من المطالبة بإنهاء هذه الإجراءات؟ فمثل هذا المنهج هو بمثابة دعوة لإسرائيل لتصعيد مواقفها وزيادة إجراءات القمع كلما واجهت نقدا من مجلس الأمن. ولهذا السبب فإنهم يتصرفون بهذه الطريقة. فما على إسرائيل عندما تواجه نقدا إلا أن تصعد إجراءات القمع، وبعد ذلك تعود إلى الموقف السابق، وعندئذ نصفق لها نحن ممثلو المجتمع الدولي عندما تخفف إجراءات الحصار. هل هذا معقول؟

إننا نطالب مجلس الأمن، وببساطة شديدة، بالالتزام بالحد الأدنى من مبادئ القانون الدولي، والقانون الإنساني الدولي، وأحكام قرارات مجلس الأمن السابقة. ولا نطالب بأكثر من ذلك ولا أقل. لا تدعموا أي موقف لا يخدم عملية السلام، أو يطالبكم بتجاوز القانون الدولي. ولكن من حقنا أن نطالب مجلس الأمن، وفقا للقانون الدولي، ووفقا لقراراته السابقة، ووفقا حتى لاتفاقيات السلام الموقعة بين الجانبين الإسرائيلي والفلسطيني، أن يتحمل مسؤولياته وفقا للميثاق، وأن يتخذ الإجراءات اللازمة على الأقل من أجل توفير الحد الأدنى من الحماية لهذا الشعب ووقف هذه المأساة التي تحدث على الأرض. وهذا ما نريده منكم، سيدي الرئيس.

وسنعمل على التوصل إلى ذلك بقلب مفتوح وعقل مفتوح، ونتمنى أن يحدث هذا حتى ترسل الرسالة الصحيحة للجانبين، وحتى يستطيع مجلس الأمن أخيرا، أن يسهم فعلا في تغيير هذا الوضع المتدهور.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): لا يوجد متكلمون آخرون في قائمتي لهذه الجلسة. وسيتحدد موعد الجلسة التالية لمجلس الأمن لمواصلة النظر في البند المدرج في جدول الأعمال بالتشاور مع أعضاء المجلس.

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٣٥.